"دور الدولة في إدارة الأزمات الاجتماعية : دراسة حالة ماليزيا"

د. محمود صافي محمود
مدرس العلوم السياسية
كلية السياسة والإقتصاد – جامعة السويس

المُلخص

تسعى الدراسة الى تسليط الضوء على أبرز ملامح التجربة الماليزية فى مجال مواجهة الأزمات الاجتماعية من خلال التركيز على محوريين أساسيين يُمثلا قسمى الدراسة – يقدم القسم الأول إطلالة سريعة حول عدد من القضايا التى تتعلق بإدارة الازمات، ويختص القسم الثانى بتوضيح التجربة الماليزية فى مجال ادارة الأزمات الاجتماعية وذلك من خلال نماذج مختارة فى مجال مواجهة الفقر ، الصحة، الاسكان، المرأة. وقد اتضح من خلال الدراسة مدى اهتمام الحكومات الماليزية المتعاقبة بتضمين الأبعاد الاجتماعية فى خططها وبرامجها الاقتصادية لمواجهة الأزمات الاجتماعية المختلفة حيث وضعت فى هذا الشأن – كغيرها من الدول المتقدمة والنامية– عدداً من الخطط والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية من أجل بناء دولة متماسكة اجتماعياً.

الكلمات المفتاحية: دور الدولة – إدارة الأزمات – التنمية الاجتماعية – ماليزيا.

Abstract

The study seeks to shed light on the most prominent features of the Malaysian experience in the field of confronting social crises by focusing on two main axes representing the two sections of the study - the first section provides a quick overview of a number of issues related to crisis management, and the second section is concerned with clarifying the Malaysian experience in the field of social crisis management And that is through selected models in the field of facing poverty, health, housing, and women. It has been evident through the study the extent of the interest of successive Malaysian governments to include social dimensions in their plans and economic programs to face the various social crises. In this regard, like other developed and developing countries, they have developed

a number of national development plans and strategies in order to build a socially coherent state.

Key words: Role - Crisis Management - Social Development - Malaysia.

مقدمة:

مع عودة التوترات والاضطرابات الداخلية فى عديد من دول العالم لأسباب يعود أبرزها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعوب اتجه خبراء التحليل السياسى لمواصلة حديثهم عن قضية دور الدولة فى مواجهة الأزمات التنموية المختلفة.

ويبرز فى هذا الصدد الحديث عن دور الدولة فى مواجهة الأزمات التنموية فى جانبها الاجتماعى– ماليزيا موضوع الدراسة– اذ يُعد البعد الاجتماعى إطاراً شاملاً يحوى مختلف فئات المجتمع ولا يقف عند فئة دون غيرها، حيث يكون الهدف هو النهوض بالمجتمع ككل وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذى يضمن الكرامة الانسانية لمختلف فئات المجتمع.

وقد شهدت العقود القليلة الماضية وخاصة منذ نهاية الالفية الثانية زيادة كبيرة فى عدد الدول التى تستثتثمر فى مجال برامج الحماية الاجتماعية التى تساعد عديد من أفراد المجتمع على مواجهة مايعترضهم من أزمات فى مجالات اجتماعية عدة أبرزها الفقر، والتعليم، والعمل والصحة.

وعامة تسهم برامج الحماية الاجتماعية فى حفز العلاقة بين الدولة والمجتمع بما يدعم الحكم الرشيد والثقة المتبادلة بين الطرفين، ويعد دور الدولة فى هذا الاطار دوراً حاسماً فى مجال تلبية احتياجات الافراد ، وما يدعم هذا الأمر وجود شراكة بين القطاع العام والمجتمع المدنى مع الدولة تتميز بالعمل معاً على تحقيق الاهداف امجتمعية وتتميز بكونها شراكة طوعية وليست قسرية وهو الأمر الذى يعد عنصراً أساسياً فى مجال التفرقة بين الدولة الديمقراطية والدولة الاستبدادية، حيث تتميز الأولى بالعمل طوعاً على تحقيق مطالب أفراد المجتمع، أما الثانية فتلجأ للقمع والتدخل الأمنى لتحقيق ماتريد تحقيقه.

ويبرز فى هذا المجال أهمية تدارك الأزمة و إدارتها ان حدثت من أجل تقليل حدتها والتحكم فى مساراتها والحد بالتالى من سلبياتها لأقصى حد ممكن وذلك من خلال أدوات عدة تتنوع بتنوع الفئات المستهدفة.

وتسعى الدراسة فى هذا الاطارالى إلقاء الضوء على التجربة الماليزية فى مجال مواجهة الأزمات الاجتماعية من خلال محوريين أساسيين يمثلا قسمى الدراسة: يقدم القسم الأول إطلالة سريعة حول عدد من القضايا التى تتعلق بإدارة الازمات، ويختص القسم الثانى بتوضيح التجربة الماليزية فى مجال ادارة الأزمات الاجتماعية وذلك من خلال نماذج مختارة فى مجال مواجهة الفقر ، الصحة، الاسكان، المرأة.

(١)

الإطار النظرى والتحليلى لإدارة الأزمات

- **مفهوم الأزمة وخصائصها :**

تعد الأزمة (Crisis) مفهوما" قديما" اصطلاحا" واستخداما" وتعني في اللغة العربية: الشدة والقحط ، وأزم عن الشئ أي أمسك عنه ، والأزمة الحمية ، والمأزم هو المضيق [١]، فيما يقصد بها في اللغة الإنكليزية تغير مفاجئ نحو الأفضل أو الأسوأ [٢] .

يرتبط مصطلح الأزمة تاريخيا" بالطب لكونها لحظة تحول مصيرية بين الحياة والموت تحمل تغييرا" جوهريا" ومفاجئا" وتستدعي قرارا" حاسما" يؤثر في مجرى الأحداث ، ويكون عنصر الوقت أساسيا" في فاعلية القرار. لذا تسبب الأمراض التي تؤثر في القلب أزمة قلبية ، في حين لا يطلق مصطلح أزمة على أمراض اشد خطورة.

والأزمة سياسيا" وعسكريا" هي اللحظة الفاصلة والحرجة بين السلم والحرب عند تأزم العلاقات بين الدول. إذ تنشأ الأزمة في ظل حالة من التوتر وضعف الثقة وعدم الاستقرار ، وتتراكم وتستمد أسبابها من صراعات الماضي التي تنسحب إلى نزاعات في الحاضر وزرعا" لبذور الانتقام في المستقبل بعد أن تنحل وتستبدل بعد انتهاء الأزمة، التحالفات القديمة بأخرى جديدة قائمة على كيفية التعامل قبل وإثناء الأزمة .

والأزمة إداريا" هي " موقف يواجه متخذ القرار يفقد فيه القدرة على السيطرة عليه أوعلى اتجاهاته المستقبلية ، تتلاحق فيه الأحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج" [٣] . وتغذي بعضها الأخر" أنها موقف غير اعتيادي جدا" يهدد أعمال وسمعة وصورة وعلاقات المنظمة ويضر بجمهورها " [٤].

وهكذا تمثل الأزمة موقفا" غير اعتياديا" وغير متوقعا" شديد الخطورة والسرعة ذو أحداث متلاحقة، تتداعى فيه النتائج وتختلط أسبابها، يهدد قدرة الفرد أو المنظمة أو المجتمع على البقاء. وتمثل محنة ووقتا" عصيبا" لصعوبة اتخاذ قرار غير مألوف في ظل حالة من غياب المعلومات وعدم التأكد والمستقبل الغامض. الأ أن الأزمة لا تشمل التهديد (Threat) فقط أنما الفرصة (Opportunity) للتغيير كذلك . مما يجعلها مفهوما" معقدا" وغنيا" وجدليا" ذو متلازمة لفظية وطرفين متضادين ينبغي التوفيق بينهما وهذا ماذهب إليه (Morin,1976) ، في وصفه للأزمة اعتمادا" على المفهوم الجدلي الذي يجمع الفرصة والتهديد . إذ توصف الأزمة في نفس الوقت – جدول رقم (1)– بتأثيرات سلبية (التشويش، وعدم التنظيم، والصراع ، والإرباك ، والإجهاد المفرط الذي يقود إلى تصرفات طائشة)، وتأثيرات ايجابية (تعبئة وتماسك ، وتعاون ، وتكيف إلى البيئة ، والتعلم بالتجربة). وهكذا تحول مفهوم الأزمة من وجهة النظر التقليدية التي تصفها كحدث يدمر أو يؤثر في المنظمة ككل ، إلى وجهة النظر الإستراتيجية ، بكونها لحظة حاسمة ونقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ A decisive– moment, a turning point for better or worse)[٥].

أنواع الأزمات :

تتباين اسس تصنيفات الأزمات من حيث مراحل دورة حياة الأزمة ، او معدل تكرار الحدوث (ذات طابع دوري متكرر، وطابع فجائي عشوائي) ، وعمق الأزمة (عميقة جوهرية وهكيلية التأثير ، وغير عميقة وهامشية التأثير)، او شدة الأزمة (عنيفة جامحة ،وهادئة ضعيفة).

تعتمد التصفيات السابقة الذكر اساس واحد في التصنيف ، فيما تتوجه البحوث الحديثة الى أستخدام اكثر من معيار في تصنيف الأزمات ، وقد قدم (Gundel) نموذجه الذي عبر عنه بمصفوفه الأزمة –Crisis Matrix –، مصنفا" الأزمات الى اربعة انواع باعتماد معياريين لتحديد نوع الأزمة هما :

– قابلية التنبؤ – Predictability – بالأزمة : اذ تكون الأزمة قابلة للتنبؤ عندما يكون كل من المكان والزمان واسلوب حدوثها معروفاً ، ولا يتم تجاهل احتمالية الحدوث . ولأن الكوارث الطبيعية على سبيل المثال قابلة للتنبؤ بشكل عام، فأن الحاجة الى معيار ثان للتصنيف يكون مهما" ويتمثل بأمكانيات التأثير .

– امكانيات التأثير – Influence Possibilities – في الأزمة: أذ يمكن التأثير في الأزمة عندما تكون الاستجابات لمواجهتها او تقليل أضرارها معروفة وممكنة التنفيذ ، وذلك عبر مواجهه اسباب الأزمة .

تساهم مصفوفة الأزمة في تحديد انواع مختلفة من الأزمات ومستوى تكرارها وتهيئة الاجراءات المضادة والمحددة بأزمة معينة ، مما يجهز متخذ القرار بمجموعة من الوسائل المساعدة ، وفي الأتي أستعراضا" للمجالات الأربعة للأزمة التي تظهر في المصفوفة :

أ– الأزمات التقليدية – Conventional Crises– : وتقع في المربع الاول من المصفوفة، وتكون قابلة للتنبؤ ، وامكانية التاثير فيها معروفة ومحددة . ويحدث هذا النوع من الأزمات بسبب استخدام الانظمة التكنلوجية الخطرة وربما تلك المركبة بصورة خاطئة ، مثل ازمات انفجارات المصانع الكيمياوية ، فيما من النادر أن يتم تصنيف الكوارث الطبيعية أو الأجتماعية على أنها تقليدية. وتكون أحتمالية حدوث هذه الأزمات وتكاليف الوقاية منها والخسائر المحتملة والاضرار المصاحبه، وفقدان الحياة والعواقب السياسية الناجمة عن الأزمات التقليدية ، وان كانت كبيرة أحيانا"، جميعها تكون معروفة وسهلة التوقع والمعالجة، ويمكن أدارتها وقيادة التأثير فيها من المنظمة والمجتمع ، ذلك أن التدابير المضادة تكون محددة ومختبرة ، كذلك امكانية التدخل والتنفيذ سريعة بسبب تكرار حدوث مثل هذه الأزمات والخبرة المتراكمة في مواجهتها.

وعلى الرغم من عدم تشابه الأزمات التقليدية فانه يمكن منع وقوعها عن طريق تنفيذ نظام متكامل للجودة وادارة الأزمة مع تهيئة الملاك المؤهل والتجهيزات الكفوءة ، اضافة الى التدريب والتنظيم الفاعل عند تنفيذ الانشطة والاجراءات الوثيقة الصلة بالأزمات التقليدية .

ب– الأزمات غير المتوقعة – Unexpected Crises – : وتقع في المربع الثاني من المصفوفة وهي الأزمات نادرة الحدوث التي لايمكن التنبؤ بها مقارنة بالأزمات التقليدية كحوادث الحرائق الا انها حساسة للتأثير فيها . يحدث هذا النوع بسبب استخدام الانظمة التكنلوجية ذات الخصائص الشاذة او بسبب الانظمة الطبيعية وتنطوي على تهديد كبير بالخطر.

إدارة الأزمة

إن إدارة الأزمة تعني طريقة التغلب عليها والتحكم بضغطها ومساراتها واتجاهاتها وتجنب سلبياتها

والاستفادة من إيجابياتها و تحقيق أقصى المكاسب في أقصر زمن والحدّ من الخسارات لأدنى حدّ ممكن.

وتعرف إدارة الأزمات بأنها تعني بالأساس كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها، وهي تشمل عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المؤسسة أو الكيان، مع إعداد الموارد للتعامل مع الأزمات بكفاءة وفاعلية ودراسة أسباب الأزمة لاستخلاص النتائج لمنع حدوثها أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلاً.

الجدول رقم (1)

الأزمة طبقا" إلى الأوجه الايجابية والسلبية

مستوى الأزمة	الأوجه السلبية (تهديد)	الأوجه الايجابية (فرصة)

– على مستوى خطة المنظمة الإستراتيجية :	تشويش ، فوضى .	البحث عن فرص ، تجديد النسيج الاجتماعي.
– على مستوى الخطة التشغيلية :	قصور ذاتي، شلل، مصدر للإرباك. صراع ، تنافس.	تكييف أفعال جديدة وأكثر كفاءة .
– على مستوى الخطة المتصلة بالنظام ألعلاقاتي:		تعاون، تحالفات ، ائتلافات.
– على مستوى الخطة السلوكية :	شد مفرط يؤدي إلى سلسلة من السلوكيات العنيفة والطائشة .	ضغط خلاق ، البحث عن حلول واضحة.
– على مستوى خطة القيم :	تصرفات روتينية مألوفة.	وقاية ، تماسك.
– على مستوى خطة التعلم :	مدخل متسارع باتجاه قواعد معيارية.	التجريب (البراجماتية).

Source: Lalonde, Carole (2004)."In Search of Archetypes in Crisis Management ." Journal of Contingencies & Crisis Management . Vol. (12) , No .(2) :7.

وتختلف الأزمة عن الكارثة (Disaster) بكونها تنشأ منها كما قد تسببها . وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى الطوارئ (Emergencies) بأنها أحداث غير متوقعة ومحدودة تحدث بشكل نظامي لذا يمكن التنبؤ بها وكذلك التدريب عليها. فيما تكون الأزمة ذات طبيعة وحجم مختلفين ، إذ تمثل انهيارا" للهياكل المألوفة التي تمنح النظام السياسي والاجتماعي القائم شرعيته ، وتهدد القيم الجوهرية التي يرتكز عليها ، وكذلك وظيفة الأنظمة التي تديم الحياة ، مما يحتم التعامل الطارئ معها تحت ظروف من عدم التأكد العميق . بينما تنطوي الكارثة على فقدان الحياة والمعاناة والضرر الكبير والطويل الأمد للممتلكات والبنى التحتية ، أنها الأزمة ذات النهاية التعيسة (It's a

Crisis With a Bad Ending). في حين يتأثر الفرق بين الكارثة والنكبة (Catastrophe) بالميول الثقافية، فالكارثة في بلد قد تدرك على أنها نكبة في أخر. ومع ذلك توضع النكبة في النهاية الأبعد على مقياس يصف مستوى تهديد الأحداث وحجم نتائجها المحتملة .

- **أسباب الأزمات**

تساهم المعرفة بأسباب الأزمة في تحقيق استجابة صحيحة تتجلى في اتخاذ قرار فاعل وسريع، ولكل أزمة أسباب تنتج عنها أهمها: [٦]

سوء الفهم : خطأ في استقبال وفهم المعلومات المتوافرة عن الأزمة نتيجة قلتها أو تداخلها.

سوء التقدير : أما بالشك في المعلومات أو أعطاء قيمة للمعلومات مبالغ فيها ، نتيجة الثقة الزائدة بالنفس.

سوء الإدارة: بسبب العشوائية أو الاستبداد الإداري أو عدم وجود أنظمة للعمليات الإدارية.

تعارض المصالح والأهداف: لاختلاف شخصية أو اهتمامات أو ميول أطراف الصراع، ومن ثم أهدافهم ووسائل تحقيقها.

الأخطاء البشرية : ضعف قدرة ورغبة أطراف الأزمة على التعامل معها ، لغياب التدريب أو قلة الخبرة أو انخفاض الدافعية .

- **أستراتيجية إدارة الأزمة**

في الوقت الذي تمثل فيه صناعة الأزمات أو الأدارة بالأزمات علم وفن السيطرة على الأخرين من خلال أحداث الموقف وتوجيهه بما يخدم أهداف صناع الأزمة بهدف الأخضاع والأبتزاز بعد خلق فوضى منظمة متحكم فيها ، لذا تدعى أحيانا" بفن صناعة المؤامرات ، ويساعد على ذلك وجود مناخ من القلق والتوتر والشك . فأن أدارة الأزمة هي علم وفن السيطرة على الموقف وتوجيهه بما يخدم أهداف مشروعة من خلال أدارة الأزمة ذاتها من أجل التحكم في ضغطها ومسارها وأتجاهاتها [٧] . ويقدم الجدول رقم (2) أمكانية التعامل مع مراحل صناعة الأزمة من خلال أدارة الأزمة وفي ضوء الصراع بين هاتين الأدارتين.

فيما يضع (Lukaszewski)[٩] خمسة عناصر أساسية في أدارة الأزمة وهي كما يأتي:

يعد التفويض المسبق للمديرين المعنيين ذو أهمية كبيرة في أتخاذ قرار بتطوير أستراتيجية لادارة الأزمة تتقدم على الوقت ، ومن ثم سرعة التنفيذ .

الفعل الحاسم ، أذ تحدث الأزمات بسرعة غير متوقعة وتخلف مشاكل عدة مما يستدعي أن تكون الأستجابة فاعلة وذات تراكمات حاسمة وايجابية بما يقلص حجم الأزمة أو يخفف تأثيراتها المصاحبة.

السلوك المناسب للأدارة قبل وأثناء وبعد الأزمات لاعادة الأعتبار وبسرعة لسمعة المنظمة ، وذلك بالعمل الفوري والحذر ، والقول المختصر والمهم والذي يستحق أن يسمع ويكرر، أذ لا توجد أسرار في مواقف الأزمات .

الجانب الأنساني في الأقوال والأفعال ، أذ يتسم سلوك بعض المديرين بالبرود والتعجرف بعد حدوث أزمات تخلف ضحايا ، مما يشكل مصدراً للغضب والأحباط وللمقاضاة القانونية وللتغطية الأعلامية الرديئة ،"قل أسف وأعتذر بشكل مستمر، وساعد الضحايا" .

التعامل المباشر والشخصي مع الضحايا وأولئك الذين يتأثرون بشكل مباشر ومنهم العاملين والزبائن الأمر الذي يقلل قوة الخصوم ، وضغط الأعلام ، أذ يقدم عدم التهرب من المسؤولية الحل والفرصة لاعادة الاعتبار لسمعة المنظمة ، ويعزز الأنتماء اليها .

(٢)

التجربة الماليزية فى مجال إدارة الأزمات الاجتماعية

"أزمات الفقر والاسكان والصحة والمرأة"

ينطلق النموذج الماليزى في إدارة الأزمات من تطبيقات نظرية العلاقة بين الدولة والمجتمع حيث نجد "منهج المشاركة و التفاعل المستمر"بين ثلاثة أدوار فاعلة في إطار النظام المجتمعي الماليزي هي: الحكومة وقطاع رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية ثالثة.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة"النموذج الماليزى في إدارة الأزمات" وذلك لأهمية الدروس المستفادة من هذا النموذج بالنسبة لدول الجنوب عموما و للدول العربية و لدول العالم

الإسلامي خصوصا. ذلك أن هذه الدول تواجه في غمار تعاطيها مع عملية الإصلاح المجتمعي عموما، والإصلاح السياسي خصوصا عدداً من أزمات "التنمية السياسية" أهمها أزمة التكامل، أزمة التوزيع، أزمة المشاركة، أزمة الشرعية.

اكتسبت استراتيجيات إدارة الأزمات الاجتماعية بكافة عناصرها أهمية خاصة لدى صانعى السياسات العامة فى ماليزيا، وذلك انطلاقاً من ضرورتها للحفاظ على مكتسبات واستدامة عملية التنمية الاقتصادية، والتى بدأت أولى خطواتها الفعلية والملموسة فى أوائل الثمانينات من القرن العشرين واكتملت أطرها وأهدافها فى وثيقة "رؤية ٢٠٢٠"، والتى ربطت بين تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وعدالة توزيع عوائد التنمية بين كافة المواطنين بدون تمييز على أساس عرقى أو دينى أو لغوى، وصاحبها وضع عدد من السياسات والبرامج الخاصة بتحقيق غاياتها وأهدافها وما استلزمته من تخصيص للموارد المالية.

وفى هذا السياق يرتبط مفهوم التنمية الاجتماعية لدى الدولة الماليزية بمفهوم التنمية البشرية، ذلك أن الفرد هو الركيزة الأساسية للمجتمع، وبالتالي تحرص الدولة على زيادة قوة العمل المنتجة ورفع كفاءة وقدرة الفرد على العمل والتحسين المستمر لمستوى معيشته مستفيدة في ذلك من كافة ضروب التقدم التكنولوجي، وفى هذا الصدد تتعاون الدولة مع القطاع الخاص في توفير عدد كبير من الخدمات الاجتماعية تأتى على رأسها خدمات مكافحة الفقر والإسكان ومشكلات الأسرة. وفيما يلى سيتم توضيح أبعاد التجربة الماليزية فى ادارة تلك الأزمات الاجتماعية فى هذا المجال.

أولاً: فى مجال القضاء على أزمة الفقر

توجه الدولة الماليزية وخاصة منذ التسعينيات المزيد من جهودها من أجل القضاء على الفقر المدقع والنسبى. وتوضح مؤشرات الفقر اتجاهه إلى الانخفاض بصورة كبيرة منذ بداية التسعينيات. فمن خلال الدراسات التى قام بها القطاع الحكومى تبين أن التنمية الاقتصادية السريعة والنمو المتزايد فى الدخل ساهما فى تراجع معدلات الفقر حيث انخفض عدد من يعيشون تحت خط الفقر من ٤٩.٣٪ إلى ١٧٪. ويتبيّن أيضاً أن مستوى الفقر يعد منخفض بالنسبة للمستويات العالمية ولا يتشابه بحال مع الأشكال الحادة من الفقر الموجودة فى عدد من الدول الأفريقية. واتضح كذلك أن أكثر الماليزيين فقرا هم الأفراد الأكبر سنا، ومن يقيمون فى مناطق لا تستفيد من البرامج العامة للتنمية.

على الرغم من الاهتمام بالفقر على مر العصور وفى كافة المجتمعات والثقافات وفى كل الدول مهما كانت نظمها الاقتصادية والسياسية ومهما تباينت مستوياتها من التنمية، فإن انتشار الفقر وشدته يختلفان اختلافا كبيراً من دولة لأخرى، وتعتمد هذه الاختلافات على قدرة أو ضعف المؤسسات التى تتصدى للاحتياجات الإنسانية مثل الأسرة، والعائلة، والاقتصاد، والحكومة، فهذه القوى توسع الرفص أو تقيدها وتحدد توزيع الموارد والسلطة. وقد عمق من صعوبة دراسة هذه الظاهرة حتى أوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين وتقييم أداء الدول المختلفة فى مواجهتها عدم توافق الخبراء والمتخصصين على مؤشرات ومقاييس محددة لقياس الفقر ومكوناته وأبعاده، وبالتالى اقتراح السياسات والحلول المثلى للحد منه أو القضاء عليه. وفى إطار سعيها لاعتماد عدة معايير ومؤشرات لقياس الفقر أقرت التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومن أبرزها تقرير التنمية البشرية (والذى يصدره البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة) عدة مؤشرات لقياس الفقر مثل قدرة الدول والحكومات على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين كافة دون تمييز والتى تشمل: الغذاء، والرعاية الصحية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، وضمان مستويات المعيشة اللائقة والكريمة لغير القادرين على العمل والكسب وأصحاب الإحتياجات الخاصة والفقراء من خلال برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعى، علاوة على مؤشر آخر هو تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

وتعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز إنجازاتها فى إطار رؤية ٢٠٢٠، حيث استطاعت ماليزيا من خلال تطبيقها لتلك الرؤية الإسراع فى عملية مكافحة والحد من ظاهرة الفقر، فعلى مدار ثلاثة عقود (١٩٧٠-٢٠٠٠) قامت الحكومات الماليزية المتتابعة بتخفيض معدل الفقر من ٥٢.٤٪ إلى ١٨.٥٪؛ وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينيات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينيات.

غير أن الحكومة الماليزية تمكنت خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ من تحقيق معدلات فاقت ما حققته على مدار ثلاثة عقود حيث تم تخفيض معدل الفقر إلى نحو ٥٪ وبفارق ١٣٪ عما كان عليه هذا المعدل فى بداية عام ٢٠٠٠. ويتوقع بعض المتخصصين أنه إذا استمرت جهود الحكومة في محاربة الفقر على نفس الوتيرة أن يصل معدل الفقر بحلول العام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٠.٥٪، ويكون الفقر المدقع قد تم القضاء عليه قضاءً نهائياً.[١٠]

أ- فلسفة مكافحة الفقر فى ماليزيا:

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا فى إطار رؤية ٢٠٢٠ على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً. ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل يساهمان بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وفي دول جنوب شرق آسيا عامة وماليزيا خاصة، أدت زيادة النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة ٣٪ أو أكثر، وهي أعلى زيادة تم تحقيقها بين الدول النامية.(١١)

واللافت في تجربة ماليزيا أن الحكومة وجهت برامج تقليل الفقر التي تم تنفيذها لتقوية وتعزيز الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكونة للشعب الماليزي، واستخدمت هذه البرامج كوسيلة سلمية لاقتسام ثمار النمو الاقتصادي، حيث كان التفاوت الكبير في الدخول، وعدم العدالة في توزيع الثروة سبباً في وقوع اشتباكات دامية بين المالاى (يشكلون الأغلبية ٥٥٪) والصينيين (يشكلون الأقلية ٢٥٪) والهنود (يشكلون نحو ١٠٪) في مايو ١٩٦٩، وبذلك ساهمت جهود تقليل الفقر بجدارة في تقليل التوترات العرقية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي صار عنواناً لنهضة ماليزيا وازدهارها الاقتصادي.

ويشير الجدول رقم (٣) إلى تطور نصيب الفرد من الدخل القومى خلال الفترة بين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٩ ، وذلك على النحو التالى:

جدول (٣) توزيع إجمالى الدخل الشهرى للأسرة وفقا للإثنية العرقية والريف والحضر فى ماليزيا (بالرينجت) فى الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠

البيـــان/ السنة	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٧	٢٠١٠
ماليزيـــا	٢٦٤	٣٦٢	٥٠٥	٦٧٨	١٠٩٨	١٠٨٣	١١٦٩	١٥٦٣	٢٠٢٠	٢٦٠٦	٢٤٧٢	٣٠١١	٣٢٤٩	٣٦٨٦	٤٠٢٥
عامة															
اجمالى الدخل الشهرى للأسرة وفقا للإثنية العرقية															
بيومبيترا	١٧٢	٢٤٢	٣٤٥	٤٩٢	٨٤٤	٨٦٨	٩٤٠	١٢٣٧	١٦٠٤	٢٠٣٨	١٩٨٤	٢٣٧٦	٢٧١١	٣١٥٦	٣٦٢٤
الصينيون	٣٩٤	٥٣٤	٧٨٧	١٠٠٢	١٥٥٢	١٤٨٨	١٦٣١	٢١٩٦	٢٨٩٠	٣٧٣٨	٣٤٥٦	٤٢٧٩	٤٤٣٧	٤٨٥٣	٥٠١١
الهنود	٣٠٤	٤٠٨	٥٣٨	٧٥٦	١١٠٧	١١٠٥	١٢٠٩	١٥٩٧	٢١٤٠	٢٨٩٦	٢٧٠٢	٣٠٤٤	٣٤٥٦	٣٧٩٩	٣٩٩٩

الآخرون	٨١٣	١٢٩٩	١٢٦٨	١٤٧٥	٢٩٥٧	٢٩٩٢	٩٥٥	٤٥٤٨	١٢٨٤	١٦٨٠	١٣٧١	٢١٦٥	٢٣١٢	٣٥٦١	٣٦٤٠
اجمالى الدخل الشهرى للأسرة وفقا للإقامة فى الريف والحضر															
الحضر	٤٢٨	٥٧٠	٨٤٣	١٠٤٥	١٥٧٣	١٤٨٨	١٦٠٦	٢٠٥٠	٢٥٨٩	٣٣٥٧	٣١٠٣	٣٦٥٢	٣٩٥٦	٤٣٥٦	٤٧٠٥
الريف	٢٠٠	٢٦٩	٣٨٥	٥٢٣	٨٤٢	٨٨١	٩٥٧	١٠٠٩	١٣٢٦	١٧٠٤	١٧١٨	١٧٢٩	١٨٧٥	٢٢٨٣	٢٥٤٥

المصدر: مكتب الإحصاء فى ماليزيا:(2011) http://www.statistics.gov.my/portal

من الجدول السابق، يتضح ارتفاع الدخول الشهرية للأسر فى ماليزيا عامة خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٩ حيث قفزت هذه الدخول من ٢٦٤ رينجت فى عام ١٩٧٠ إلى نحو ١٠٩٨ رينجت فى عام ١٩٨٤، بزيادة فاقت خمسة أمثال ما كانت عليه هذ الدخول فى عام ١٩٧٠. ومع بدء تطبيق الخطط الاقتصادية فى إطار رؤية ٢٠٢٠ شهدت هذه الدخول قفزة أخرى هائلة، حيث زادت من ٢٤٧٢ رينجت فى الشهر فى عام ١٩٩٩ إلى نحو ٣٠١١ رينجت فى عام ٢٠٠٢ –أى بعد تطبيق الخطط الاقتصادية لرؤية ٢٠٢٠– بنسبة زيادة بلغت نحو ٢١٪ عما كانت عليه قبل تطبيق السياسات والخطط الاقتصادية الجديدة فى عام ١٩٩٩. واستمرت هذه الزيادات المتتالية فى الدخول الشهرية للمواطنين الماليزيين عموماً حتى بلغت حوالى ٤٠٢٥ رينجت فى عام ٢٠٠٩ –وفقاً للإحصاءات الصادرة عن مكتب الإحصاء فى ماليزيا فى نهاية عام ٢٠١٠– وهو الدخل الذى يزيد على ٢٠ ضعف ما كانت عليه هذه الدخول فى عام ١٩٧٠ وقرابة ضعف ما كانت عليه هذه الدخول فى عام ١٩٩٩، وهو العام السابق على تنفيذ رؤية ٢٠٢٠.

وقد توازى مع الزيادات السابقة فى معدلات الدخول الشهرية للأسر الماليزية عامة بغض النظر على انتماءها الإثنى العرقى والدينى وموقعها الجغرافى، ارتفاعات مماثلة فى معدلات الدخول الشهرية للأسر من مختلف الانتماءات الإثنية، وبشكل متساوى يضمن إزالة الفروق بين دخول الأسر ذات الانتماء الإثنى العرقى المختلف. حيث نجحت السياسات التمييزية التى اتبعتها حكومات رئيس الوزراء الأسبق تون عبد الرزاق وتون حسين عون ومهاتير محمد فى الحد من الفوارق الطبقية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية بين المواطنين المالاى وغيرهم من المواطنين ذوى الأصول الهندية والصينية. [١٢] حيث يشير الجدول السابق إلى تضاؤل وانخفاض هذه الفوارق فى الدخول الشهرية للأسر من المالاى والهنود والصينيين فى نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنة بذات الدخول فى عام ١٩٧٠، فبعد أن كانت الدخول الشهرية للأسر من المالاى –البيومبيترا أو أصحاب الأرض– لاتزيد على ١٧٢ رينجت ماليزى فى عام ١٩٧٠، فى حين كانت الدخول الشهرية للأسر من الهنود والصينيين تزيد على ضعفى ما كانت تحصل عليه الأسر من المالاى، حيث بلغت دخول هذه الأسر نحو ٣٠٤ و٣٩٤ رينجت ماليزى لهاتين الفئتين على التوالى فى ذات العام، بينما فاقت دخول الأسر من الإثنيات العرقية الأخرى ثمانية أضعاف ما تتقاضاه الأسر من المالاى حيث وصل دخل تلك الأسر إلى نحو ٨١٣ رينجت ماليزى شهريا فى عام ١٩٧٠.

ومع تطبيق حكومتا تون عبد الرزاق وتون حسين عون السياسات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية التمييزية لصالح الأسر من المالاى ارتفعت الدخول الشهرية لهذه الأسر بشكل فاق ما كانت عليه هذه الدخول فى عام ١٩٧٠، حيث زادت إلى أن وصلت لقرابة ١٩٨٤ رينجت شهرياً فى عام ١٩٩٩بنسبة زيادة بلغت ١٢٠٠٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٧٠، وتعادل نحو ثلثى ما تحصل عليه الأسر من ذوى الأصول الصينية والهندية، وتفوق ما تحصل عليه الأسر من الإثنيات العرقية الأخرى التى لم يتجاوز دخلها الشهرى مبلغ ١٣٧١ رينجت شهريا فى عام ١٩٩٩.

وبعد تطبيق السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية الجديدة المرتبطة برؤية ٢٠٢٠ –والتى تستهدف القضاء على أو الحد من ظاهرة الفقر بين مواطنى ماليزيا عموماً والمواطنين المالاى على وجه الخصوص، وتقليل التفاوت الصارخ بين دخول الأسر من المالاى ودخول الأسر من ذوى الجذور والانتماء الصينى والهندى والإثنيات العرقية الأخرى –شهدت الدخول الشهرية للأسر من المالاى قفزة كبيرة مقارنة بما كانت عليه هذه الدخول فى عامى ١٩٧٠ و١٩٩٩، حيث بلغت نحو ٢٣٧٦ و٢٧١١و ٣١٥٦و ٣٦٢٤ رينجت ماليزى شهرياً فى أعوام ٢٠٠٢و٢٠٠٤و٢٠٠٧و٢٠٠٩ على التوالى. وهى الدخول التى تقارب الدخول الشهرية للمواطنين من ذوى الأصول الهندية والعرقية الأخرى إن لم تفوقها فى بعض السنوات، غير أن هذه الدخول ما زالت تحتفظ بذات الفروق بينها وبين دخول الأسر من ذوى الأصول الصينية والتى وصلت إلى ٣٢٧٩و٤٤٣٧ و٤٨٥٣و٥٠١١ رينجت شهرياً فى أعوام ٢٠٠٢و٢٠٠٤ و٢٠٠٧ و٢٠٠٩ على التوالى، والتى تفوق الدخول الشهرية للأسر من المالاى بنسب تتراوح بين ٣٠ و٣٥و٣٤٪ فى ذات السنوات.(١٣)

ويوضح الجدول رقم (٤) معدلات الفقر فى ماليزيا عامة ووفقاً للتقسيم الإثنى العرقى على وجه الخصوص خلال الفترة بين عامى ١٩٧٠ و١٩٨٩. وهى فترة ما قبل طرح رؤية ٢٠٢٠ ، وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (٤)

معدلات الفقر وفقاً للإثنية العرقية فى ماليزيا فى الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٩(%)

البيان/السنة	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٨٩

شبه جزيرة ماليزيا					
المالاى	٦٥,٩	٤٦,٤	٢٥,٨	٢٣,٨	١٤,٦
الصينيون	٢٧,٥	١٧,٤	٧,٨	٧,١	١,٩
الهنود	٤٠,٢	٢٧,٣	١٠,١	٩,٧	٥,٩
أخرى	_____ _	٣٣,٨	٢٢,٠	٢٤,٣	_____
صباح					
المالاى	_____ _	_____	٣٩,٢	٤١,٩	٨,٨
الصينيون	_____ _	_____	٦,٢	٦,٣	٢,٢
الهنود	_____ _	_____	_____	_____	٤,٨
أخرى	_____ __	_____	١٢,٤	٥,٠	١,٨
ساراوك					
المالاى	_____ _	_____	٤١,٦	٣٣,٢	١٤,٦
الصينيون	_____ _	_____	٩,٣	٦,٧	٢,٩
الهنود	_____ __	_____	_____	_____	_____
أخرى	_____ __	_____	٤,٠	٠,٠	٢,٤

المصدر: مكتب الإحصاء فى ماليزيا:(2011) http://www.statistics.gov.my/portal

يتبين من الجدول السابق، انخفاض معدلات الفقر بين المواطنين الماليزيين من المالاى من نسبة ٦٥,٩٪ فى عام ١٩٧٠ إلى نحو ٤٦,٤ % فى عام ١٩٧٦. وبعد تطبيق الخطة الخمسية الأولى فى حكومة تنكو عبد الرازق والتى استهدفت خفض أعداد الفقراء وتقديم الإعانات اللازمة لهم، استمرت هذه النسبة فى الانخفاض فى ظل حكومة رئيس الوزراء مهاتير محمد التى نفذت عدة خطط اقتصادية واجتماعية خمسية حتى بلغت نحو ٢٥,٨ % فى عام ١٩٨٤ ثم٢٣,٨٪ فى عام ١٩٨٧ و١٤,٦ % فى عام ١٩٨٩. غير أن السياسات الاجتماعية التى طبقتها الحكومات الماليزية المتتابعة –فى الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٩– كان لها أثر إيجابي أيضاً فى خفض معدلات الفقر بين المواطنين من ذوى الأصول الهندية والصينية والأصول العرقية الأخرى، حيث انخفضت معدلات الفقر بين الصينيين من ٢٧,٥ % فى عام ١٩٧٠إلى قرابة ١٧,٤ % فى عام ١٩٧٦ و٧,٨ % فى عام ١٩٨٤ و٧,١٪ فى عام ١٩٨٧ واستقرت على نحو ١,٩ % فى عام ١٩٨٩. كما يتضح أيضاً ارتفاع معدلات الفقر بين المالاى مقارنة بين كل من الصينيين والهنود والأعراق الأخرى ليس فى شبه جزيرة المالايو فقط وإنما فى كل من ولايتى صباح وساراواك، مما يشير إلى عدم النجاح الكامل للسياسات والبرامج التى وضعتها الحكومات الماليزية المتعاقبة للقضاء على الفقر، بقدر نجاحها فى التقريب بينها وبين هذه الأعراق وتقليل معدل الفقر الخاص بها.

ويعزى استمرار الفوارق بين معدلات الفقر ودخول الأسر من المالاى والأسر من الأصول الصينية – رغم التمسك والتشدد الحكومى فى تطبيق السياسات التمييزية لصالح المالاى إلى عدة أسباب منها: (١٤)

استمرار سيطرة الصينيين على الأنشطة التجارية والخدمية والصناعية التى تدر عائداً مالياًَ ودخولاً شهرية مرتفعة، بعكس المواطنين من المالاى الذى يعمل أغلبهم فى الأجهزة الإدارية والشركات المملوكة للدولة وكذلك فى أنشطة الزراعة وهى القطاعات ذات الدخول الشهرية الأقل مقارنة بعوائد وأرباح القطاعات التجارية والخدمية والصناعية. علاوة على قصور بعض السياسات التمييزية التى اتبعتها الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٩ خاصة فيما يتعلق بالتطبيق الحازم لتلك السياسات فى الشركات الاستثمارية المحلية والأجنبية والتى استعانت بموظفين وقيادات إدارية من المواطنين من ذوى الأصول الصينية نظراً لكفاءتهم ومهارتهم فى العمل التنفيذى بشكل يفوق غيرهم من المواطنين من المالاى، وبالتالى لم تتردد هذه الشركات فى دفع مرتبات كبيرة للغاية لهذه الفئة من العاملين تفوق ما يحصل عليه نظرائهم من المالاى.

لذا اتجهت الحكومات الماليزية المتتابعة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠ فيما يعرف بالمرحلة الأولى أو العقد الأول فى تطبيق رؤية ٢٠٢٠، إلى وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية القومية الجديدة التى تستهدف استكمال تنفيذ سياسات تمكين المالاى و"إعادة بناء المجتمع" للحد من الفوارق الطبقية العرقية، والقضاء على ظاهرة الفقر المدقع أو الفقر الشديد بين مواطنى ماليزيا عموماً ومن المالاى على وجه الخصوص، والحد من ظاهرة الفقر والحوادث والجرائم المرتبطة به، والنهوض بأحوال الفقراء والمواطنين فى الريف والتى استبعدتهم الحكومات الماليزية السابقة من خططها اقتصادياً واجتماعياً، بينما كان تركيزها على تنمية المناطق الحضرية وحفز عوامل الاستثمار من توفير بنية أساسية جيدة ووضع أسس لنظام تعليمى جديد.

ب- السياسات والبرامج المنفذة للقضاء على الفقر والحد منه

كما ذكرنا فى موضع سابق استهدفت الحكومات الماليزية المتتابعة فى الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٩ فى سياساتها وخططها الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها خلال تلك الفترة، تحقيق هدفين: الأول تقليل الفقر، والثاني إعادة هيكلة المجتمع. وحددت هذه السياسات إستراتيجيات معينة لتقليل الفقر، مثل زيادة امتلاك الفقراء الأراضي ورأس المال المادي ورفع مستويات تدريب العمالة وزيادة الرفاهية العامة، وتم التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء. وكانت هناك مجموعات عديدة من السكان الفقراء في الريف والحضر محل عناية خاصة باعتبارها الأشد فقراً، كما تزايد الاهتمام القومي بمشكلة الفقر في ١٩٧٤ عقب قيام عدد من الاحتجاجات الطلابية نتيجة تدهور أوضاع صغار مزارعي المطاط عقب انخفاض الأسعار وزيادة تكلفة الإنتاج.

وفى إطار رؤية ٢٠٢٠ ، أكدت حكومة مهاتير محمد على استمرار هدف مكافحة الفقر في الخطط القومية الجديدة للتنمية، وطرحت فى هذا الشأن تعديلاً على تعريف خط فقر الدخل فى عام ١٩٩٩ في إطار الخطة الخمسية السابعة (١٩٩٦-٢٠٠٠) ليأخذ في حسبانه إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية من الغذاء وغير الغذاء، ما يجب أن يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية وصافي التحويلات المالية، وذلك حتى يعكس المؤشر الجديد الأبعاد المتعددة لطبيعة الفقر ونوعية الاحتياجات الأساسية (الغذاء والمسكن والملبس والخدمات الأساسية من مياه الشرب النقية والصحة والتعليم

والمواصلات...) وفرص المساهمة الإيجابية المتاحة أمام الفقراء ومحدودي الدخل في عملية التنمية الاقتصادية.

من جهة أخرى تم تبني إستراتيجية لتوزيع الدخول في كل السياسات والخطط التنموية التى تم وضعها لتحقيق الأهداف التى تضمنتها رؤية ٢٠٢٠، هدفت إلى مكافحة الفقر المدقع وإعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للأغلبية الفقيرة من السكان الأصليين؛ مما أفضى إلى نتائج مهمة، منها انخفاض معدلات الفقر وتناقص فوارق الدخول بين المجموعات السكانية المختلفة. في الوقت نفسه تضمنت السياسة الضريبية الجديدة في ماليزيا –والتى تم تنفيذها بعد إجراء تعديل على قانون الضرائب فى عام ٢٠٠٢– بعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء؛ وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، حيث يبلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالي ٦٥٨ دولار أمريكي في الشهر، وتؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ونفقات الحياة والمعيشة للأطفال، ونفقات تعليم المعوقين من الأطفال ومن يعول من الوالدين، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري.

كما قامت الحكومة الماليزية بتشجيع المواطنين المسلمين (أفراداً وشركات) على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية، في مقابل تخفيض نسبة ما يدفع لحساب الزكاة في ضريبة الدخل المقررة على الأفراد والشركات.[١٥]

كما نفذت الحكومات الماليزية خلال الفترة الممتدة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ عدة برامج في إطار فلسفتها وسياساتها لمواجهة الفقر والقضاء عليه من أهمها:[١٦]

١) برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة. وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.

٢) برنامج أمانة أسهم البوميبترا: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات. ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

٣) توسيع برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً،

وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء. وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

٤) منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء: أفراداً وأسراً، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين ١٣٠-٢٦٠ دولاراً أمريكياً لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة.

٥) تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية: وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في ١٩٩٧، تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنوياً، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

٦) توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة: بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضاً في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار إستراتيجية ٢٠٢٠.

٧) دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة: كما فتحت الحكومة مجال رحباً أمام القطاع الخاص لإقامة وتشييد المراكز الصحية والعيادات الخاصة فى المدن، مما جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية خاصة فى جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

٨) القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء: مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

ثانيا: فى مجال أزمات الإسكان والسكان:

تعد قضية الإسكان والسكان من أهم قضايا التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع باعتبار أن الحصول على المسكن هو حق من حقوق الانسان هذا إلى جانب التوزيع العادل للموارد الاقتصادية على المواطنين دون تميز في العرق والدين خاصة في الدول التي تتميز بالتعددية العرقية وأيضاً الدينية.

وبشكل عام يرتبط نجاح السياسات الاجتماعية والاقتصادية بوجود رؤية والتزام سياسي يهدف إلى سد الاحتياجات المتزايدة للسكان ومن أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي. ودولة ماليزيا التي استقلت عام ١٩٥٧، استطاعت أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة من خلال جملة السياسات العامة التي

تبنتها الحكومة الماليزية من أجل تحقيق الرفاهة الاجتماعية ضمن منظومة التنمية الشاملة. وقد أدركت الحكومة الماليزية أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي لابد أن يتزامن مع نمو اجتماعي يتمثل في وضع برامج ومشروعات اسكانية طويلة الأمد. هذا إلى جانب وضع رؤية واضحة المعالم للتوزيع السكاني المتوازن على شبه جزيرة المالايو.

من منطلق حرص الدولة على تحسين نوعية الحياة وبناء المجتمع المتعاون احتلت أزمات الإسكان والسكان أولوية فى برنامج التنمية الاجتماعية، على نحو ما برز في الخطتين السابعة (١٩٩٦-٢٠٠٠) والثامنة (٢٠٠١-٢٠٠٥) للدولة. فقد حددت الدولة عدداً من المقاييس المهمة فى مجال بناء المنازل واهتمت بصورة أساسية بتوفير المنازل لأصحاب الدخول المنخفضة، والمنخفضة المتوسطة وذلك فى إطار اهتمامها بتوفير المسكن المناسب لكافة أنماط الدخل، وهو الهدف الذى يتعاون القطاع الخاص مع القطاع العام من أجل الوصول إليه.

فقد وضعت الحكومة الماليزية ضوابط لكيفية توزيع الوحدات السكنية في الولايات الماليزية خاصة للوحدات السكنية المنخفضة التكلفة والتي توزع طبقاً للدخل والعمر وعدد أفراد العائلة والميول السياسية ولابد من إمضاء شهود على صحة هذه البيانات. هذه الشروط وزعتها الحكومة الفيدرالية على جميع الولايات الماليزية لضمان تسليم الوحدات السكنية للذين ينطبق عليهم هذه الشروط. إلا أنه عند التطبيق ظهرت مشاكل وشكاوى عديدة خاصة وأن نظام الحصة يخصص على الأقل ٣٠٪ من الوحدات السكنية في المدن للمالايين، لكن الوحدات السكنية التي قام القطاع الخاص ببنائها خاصة في المدن الكبيرة بعيدة عن امكانيات كثير من المالايين لأنها توجد في مناطق عالية التكلفة. هذا بالإضافة إلى أن معايير اختيار الطالبين لهذه المساكن تختلف من مدينة إلى أخري وتخضع هذه المعايير في كثير من الأحيان إلى الانحياز السياسي للتيار الرئيسي أو للحزب الحاكم. فالتوجهات السياسية تلعب دوراً في توزيع المساكن على المتقدمين بطلباتهم بمعنى ضرورة مساندة أحد أعضاء البرلمان من خلال خطابات توصية تكون مرفقة مع طلب المتقدم ليقع عليه الاختيار. هكذا أصبحت الوحدات السكنية تستخدم لأغراض سياسية فتكون المكافأة التي تعطى للذين يساندون الحزب الحاكم.

وأشارت أحد الدراسات عن برامج مشروع الوحدات السكنية أن الحزب الحاكم لديه حصة توازي ٢١٪ في ولاية جاهور لكن هذه الحصة اكتشف أنها أعلى من الحصة المقررة من الحكومة الفيدرالية. أيضاً من الناحية القومية ثبت أن نظام الحصة ينحاز إلى سكان البلد الأصلين Bumiputra عن أية جالية عرقية أخرى. لكن في جاهور أعطي الصينين نسبة كبيرة من حصة تمليك المساكن لأن كثيراً من

أعضاء البرلمان كانوا يريدون أصوات هؤلاء لوجودهم بكثافة في مناطق الدوائر الانتخابية. كما خضعت سياسة الإسكان لمعيار الدخول فكلما كان الدخل مرتفع زادت الفرص للراغبين في تملك المساكن والحصول على قروض بنكية.(١٧)

وهكذا نري أن المشروع القومي للاسكان بمراحله السبعة كان يعد من أهم المشاريع لدفع التقدم الاقتصادي في ماليزيا إلي جانب دعم الوحدة الوطنية كم كان مقدراً له. من الناحية العملية خدم مشروع الإسكان ذوى الدخول المرتفعة والذين يساندون الحزب الحكام، ولم يخدم ذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة وهكذا انحاز مشروع الإسكان عن هدفه الأساسى لصالح المهمشين وتشجيع التنمية والهجرة من الريف إلى الحضر. وعليه يمكن القول أن السياسة الإسكانية قد أخفقت في تلبية التوقعات المتزايدة خاصة من جانب المالايو الذين لم تتحسن أحوالهم المعيشية بالرغم من محاولات الحكومة لتلبية احتياجتهم. لكن مما لا شك فيه أن سياسة الإسكانية كانت ذات طبيعة تنموية وكانت تهدف أيضاً إلى تأصيل الوحة الوطنية من خلال عمل توازنات اقتصادية حتى لا تستأثر فئة عرقية إشارة إلى الصينيين بالاقتصاد على حساب الفئات الأخرى.

- **السياسة السكانية الجديدة في ماليزيا حتى ٢١٠٠**

قبل خمسة عشر سنة وحتى بدايات عام ١٩٨٤، شهدت ماليزيا وفقاً لاحصاءات التعداد السكاني انخفاضاً مستمراً في معدل الزيادة الطبيعية كما أشار البحث سابقاً، فقد انخفض معدل الزيادة من ٣٪ في ما بين عام ١٩٦٠–١٩٦٥، وتواصل في الانخفاض إلى أن وصل إلى ٢،٤٪ عام ١٩٨٠. وذلك وفقاً لما ورد سابقاً نتيجة عدة عوامل متشابكة منها مستويات التعليم العالي والتحول السريع نحو الحضر وبناء المدن وارتفاع سن الزواج وبرامج تنظيم الأسرة التي كانت تباشر عملها بكفاءة. (١٨) والحقيقة أن النساء الماليزيات اختارت طواعية أن تنجب أطفال أقل في العدد مما كانت تنجب أمهاتهن خاصة النساء الصغيرات المتعلمات واللاتي ينحدرن من أصول صينية وهندية. وكان الهدف من هذه السياسة أن يصل التعداد السكاني الى ٣٩ مليون عند حلول عام ٢١٥٠.(١٩)

لكن في عام ١٩٨٤، أعلنت الحكومة الماليزية عن تغير جذري في خطتها السكانية، حيث تهدف إلى زيادة عدد السكان إلى ٧٠ مليون عند حلول عام ٢١٠٠. وقد جاء هذا الاعلان بمثابة صدمة إلى الرأي العام الماليزي فمنذ ١٩٦٦، خاصة وأن الحكومة تكرس جهودها لتنفيذ الخطط الخمسية التي تهدف إلى تحسين الأحوال الصحية والرفاهية للمرأة والأطفال. هذا إلى جانب زيادة معدل دخل الفرد وارتفاع مستوى المعيشة وذلك من خلال برامج تنظيم الأسرة التي تحتاج الى تمويل كبير والذي

حصلت عليه حكومة ماليزيا حتى تستطيع خفض معدل الزيادة الطبيعية خلال الفترة من ١٩٦٥-١٩٨٠. والسؤال هنا لماذا غيرت الحكومة الماليزية سياستها السكانية وما هو التبرير الذي قدمته الى الرأي العام؟

وفي سبيل اقناع الرأي العام الماليزي بتغير ساستها السكانية نحو الارتفاع وليس الانخفاض، أعلنت الحكومة أن التعداد السكاني الماليزي قد انخفض بدرجة كبيرة في حين أن الدولة الآن لديها الكفاءة والقدرة على انتاج الثروة والتي تمكنها من دعم أكبر من السكان. خاصة وأن الدولة الماليزية تحتاج الآن إلى الثروة البشرية لكي تكون قاعدة أكبر من المستهلكين اللذين لديهم قوة شرائية تدعم النمو الصناعي والاقتصادي لمزيد من الانتاج والاستهلاك من خلال الثروة البشرية والتي يمكن زيادتها الى أن تصبح ٧٠ مليون مواطن ماليزي. أن خبرة الدول التي تماثل ماليزيا في الحجم أثبتت أن الزيادة السكانية ليست عبئاً إذا ما كان لديهم المهارة والكفاءة الانتاجية من أجل تحقيق التنمية الوطنية.[٢٠]

لذلك فإن الحكومة تساند الزيادة السكانية من أجل دعم التنمية، هذا الموقف من الحكومة الماليزية يعتبر موقفاً غير تقليدياً أو معتاداً بالنسبة للدول الآسيوية، حيث أن أكثر الدول الآسيوية لا تشجع الزيادة السكانية وتحاول بكل الوسائل تقليص الزيادة الطبيعية وخفض معدل الخصوبة وزيادة عدد المواليد. وفي دفاعها عن موقفها هذا تجاه تشجيع الزيادة السكانية، بررت الحكومة الماليزية موقفها بأن سياستها مازالت تتجه نحو[٢١] تقليص حجم الزيادة وعدد المواليد لكن بصورة تدريجية حتى لا يحدث خلالا من الناحية الديمجرافية لأن ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي وسياسات التنمية القومية. كما أشرنا سابقاً أن السياسات الحكومية المتعاقبة منذ الاستقلال كانت ذات طبيعة تنموية إلا أنها كانت خادمة لهدف الوحدة الوطنية لذلك تشككت بعض العرقيات الصينية والهندية من اتجاه الحكومة الماليزية نحو زيادة عدد السكان وأثير في هذا السياق عدد من التساؤلات عن هدف الحكومة من هذه الزيادة هل لتقوية الملاوين وزيادة نسبتهم من حيث العدد على العرقيات الأخري والتي لا ترحب بفكر الحكومة نحو الزيادة؟ لذلك كان لابد من اثارة قضية السياسة السكانية وأثرها على التنوع العرقي وبالتالي التركيبة الاجتماعية في ماليزيا.

التنوع العرقي وآثره على التشكيل الاجتماعي في ماليزيا والسياسة السكانية الجديدة

كما أشارنا سابقاً أن المجتمع الماليزي يتميز بالتعددية العرقية، ويرى سكان ماليزيا أن العرقية هي تكوين اجتماعي من صنع البشر يتغير مع الوقت ويمكن أن يختفي تماماً. لذلك كانت هناك محاولات دائمة لاستيعاب كل هذه العرقيات وانصهارها في هوية ماليزية واحدة. أهم هذه المحاولات ما

قام به رئيس الوزراء السابق "مهاتير محمد" الذي تمنى أن يصبح التركيب السكاني لماليزيا نسيج واحد وجنس واحد تحت شعار "الجنس الماليزي"، "Bangsa Malaysia". بالرغم من تشجيع الحكومة للتزاوج بين العرقيات المختلفة المالاين والصينيين والهنود، تظل هناك حواجز من الصعب تخطيها أهما الدين الاسلامي الذي يدين به الملايين والذي يجعل من الصعب التزاوج مع الجالية الصينية ربما يكون من الأسهل التزاوج بين الملايين والهنود المسلمين.

لذلك أثارت السياسة السكانية الجديدة التي تبنتها الحكومة الماليزية جدلاً واسعاً بين أوساط المثقفين وأساتذة الجامعات والمسئولين. على سبيل المثال يرى بعض الديموجرافيين أن السياسة السكانية الجديدة هي في الحقيقة تساند الزيادة وأيضاً التنظيم في عدد المواليد، إلا أن الهدف النهائي هو بالفعل إحداث زيادة في حجم السكان لكن من خلال تنظيم معدل الخصوبة لكي ينخفض تدريجياً بنسبة ٠.١٪ كل خمس سنوات حتى يصل عدد السكان إلى النسبة المطلوبة في حجم السكان.

ومن أجل تفعيل السياسة السكانية الجديدة، شجعت الحكومة الماليزية النساء على الاقبال على الزواج وانجاب عدد أكثر من الأطفال. إلا أن هذا الاقتراح قد آثار بالتالي بعض التحفظات من اللجنة المسئولة عن القضايا السكانية عن تطبيق السياسات السكانية من قبل الحكومة. وقد كشفت هذه اللجنة عن أنه يوجد حوالي ٦٩٪ من النساء في سن الخامسة عشر فيما فوق في ماليزيا متزوجات، و هذه الفئة آخذه في الانكماش.

وقد اقترحت هذه اللجنة استراتيجية يتم تطبيقها من خلال برامج تنظيم الأسرة هدفها تنمية الأسر الماليزية ودعم استقرارها والاقلال من حالات الانفصال أو الطلاق وتشجيع الزواج المبكر، وتشجيع الزواج للنساء العاملات وتقديم خدمات التوعية الأسرية والاستشارات، هذا إلى جانب برامج لتنظيم الأسرة وتشجيع الإنجاب من خلال إعطاء حوافز ومنح مثل اجازات وضع ورضاعة الأطفال، وإعفاء من الضرائب للأسر التي لديها من ثلاثة أطفال إلى خمسة. إلا أن هذه المزايا لم يستفد منها سوى نسبة صغيرة من الأسر الماليزية خاصة النساء العاملات، لكن لم تؤثر هذه الحوافز على النساء اللاتي لديهن عمل خاص أو يعملن في مجال الزراعة. والطريف في الأمر أن اللجنة المسئولة عن تطبيق السياسة السكانية الجديدة لم تغفل الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن هذه السياسة على سوق العمل والتعليم والصحة والخدمات والغذاء والإسكان وذلك من خلال عمل نماذج اجتماعية ديموجرافية. وبالرغم من أن اللجنة قد درست بعناية جميع المجالات التي يمكن أن تتأثر بالسياسة السكانية الجديدة إلا أنها أغفلت النساء اللاتي يقع عليهن العبء الأكبر في تنفيذ هذه السياسة. فإن النساء الماليزيات

عليهن أن يكن منتجات لكي يساهمن في للاقتصاد القومي، هذا إلى جانب عملهن الأساسي وهو تدبير شئون المنزل والعائلة الكبيرة. وقد أشاد رئيس الوزراء الماليزي بالسياسة السكانية الجديدة تهدف إلى زيادة عدد السكان إلى سبعين مليون نسمة وأنه يتعين على النساء القادرات مادياً أن يلزمن منازلهن ويباشرن شئون عائلتهن وانجاب المزيد من الأطفال. والغريب أن اللجنة النسائية في منظمة اتحاد الماليين UNMO أشادوا بالسياسة السكانية الجديدة وأيدوا ضرورة أن تتزوج النساء في سن التاسعة عشر لكي يستطعن انجاب خمسة أطفال مع فسحة من الوقت بين كل طفل وآخر إلى أن يبلغن سن الأربعين.

وقد شهدت هذه السياسة السكانية التي تتجه نحو الزيادة جدلاً واسعاً، فمن الناحية الديموجرافية كيف يمكن للسيدة أن تنجب خمسة أطفال إلى أن يصل عدد السكان إلى المعدل المطلوب، أي سبعين مليون نسمة. إذا ما استمر معدل انجاب خمسة أطفال فسوف تتعدى الزيادة المطلوبة بكثير وذلك أن النساء الماليزيات كن ينجبن بمعدل٣.٨ طفل حسب احصائيات عام ١٩٨٤. وبالرغم من أن السياسات السكانية الماليزية السابقة وبرامج تنظيم الأسرة كان اهتمامها الأساسي بصحة المرأة، يبدو من السياسة السكانية الجديدة اهتمامها بالنمو الاقتصادي من خلال ثروة بشرية ذات كفاءة عالية.

لكن التساؤل هنا عن امكانية دولة ماليزيا ومواردها في استيعاب ٧٠ مليون نسمة في الوقت الذي مازالت تعاني فيه مناطق كثيرة في ماليزيا من نقص الخدمات وعدم وجود بنية تحتية، أمر يحتاج إلى وقفة جدية ومسائلة من جانب المثقفين المهتمين بالتنمية السكانية. وقد أعربت وحدة السكان في جامعة ماللايا عن قلقها بشأن السياسة السكانية الجديدة وطرحت ذات التساؤل وهو " هل الهدف من الزيادة السكانية الى٧٠ مليون نسمة عند حلول عام ٢١٠٠ سياسة رشيدة خاصة في ظل المعطيات المصادر الاقتصادية والتركيب الديموجرافي للسكان ومستوى الفقر وزيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة ؟

في عام ١٩٩٠، على سبيل المثال كشفت الاحصائيات الحكومية أن ٣٤٪ من سكان المناطق الريفية لا تصلهم المياه الصالحة للشرب و١٠٪ لا تصلهم الكهرباء. وفي شرق ولاية صباه ٥٢٪ من المنازل لا تصلها الكهرباء وأيضاً في ولاية ساراواك، ما يقرب من ٤٨٪. وبالرغم من أن اجمالي مستوى الفقر قد انخفض إلى ١٧٪ في عام ١٩٩٠، إلا أنه مازال هناك تفاوت اجتماعي في كثير من الولايات والمدن الماليزية. على سبيل المثال ولاية صباه مازال يوجد بها ٣٤٪ من السكان فقراء وما يقرب من ٢١٪ في ولاية ساراواك.

من الناحية الاقتصادية أوضح أحد الاقتصاديين أن برامج التصنيع في ماليزيا لا تتطلب زيادة في العمالة كما تقدر السياسة السكانية الجديدة بقدر ما تتطلب الكفاءة ومهارة عالية خاصة في مجالات الصناعة التي تستخدم التقنيات التكنولوجية العالية. وقد أعربت عن قلقها بشأن تأثير الزيادة السكانية على المصادر الطبيعية.

وقد أبرز الإعلام بعض من التحفظات التي أيدها بعض المثقفين والمنظمات المدنية الماليزية، إلا أن الصدى من جانب المسئولين وحتى الغالبية كانت ضعيفة جداً ربما يرجع ذلك لحساسية الموضوع إلى جانب الاعتقاد السائد أنه لا يجب انتقاد الحكومة في أية من السياسات أو الخطط التي لها طابع سياسي. وفي الحقيقة، هذه السياسة السكانية لها علاقة وثيقة بالتركيب السكاني لماليزيا فكما ذكرنا سابقا أن المجتمع الماليزي يتميز التعددية العرقية، كما أن الولاء العرقي أقوى من الولاء الوطني التي تحاول الحكومة أن تقويها. لذلك أثارت السياسة السكانية الجديدة بعض الشكوك من جانب المجتمعات العرقية التي فسرت اعلان الحكومة عن نواياها بزيادة تعداد المالاوين على حساب التجمعات العرقية الأخرى. فقد اعتقد كل من المواطنين الصينين والهنود أن الحكومة لديها خطة خفية هدفها تقليص نفوذهما من خلال زيادة عدد الماللاوين لتقويتهم. والغريب أن الماللاويين لديهم نفس الهاجس من الحكومة التي تريد مساندة الصينيين الذين يسيطرون على الاقتصاد، وذلك من خلال زيادة تعدادهم لأن رئيس الوزراء أعلن عن السياسة الجديدة في مقر المنظمة الوطنية لاتحاد الماليين. عام ١٩٨٢.

من الناحية السياسية ترجع الحساسيات العرقية تجاه السياسات السكانية وبرامج تنظيم الأسرة إلى ما قبل عام ١٩٨٢، حيث لا يوجد احصائيات محددة لتعداد الجاليات العرقية هذا إلى جانب المواجهات المسلحة بين هؤلاء وسكان البلاد الأصليين الماللاويين خاصة خلال فترة الستينيات وما قبلها وقت الاستعمار البريطاني، حيت كانت ماليزيا تشهد هجرة مكثفة من جانب الهنود والصينيين للعمل في زراعة المطاط أو المناجم. أما سكان الأصليين فيعملون في الأعمال التقليدية ويفضلون العيش في المناطق الريفية. وهكذا حدث فصل بين المالاويين والمهاجرين الصينيين والهنود في نوعية العمل واسلوب الحياة وأماكن التواجد. فبينما يعمل الصينيون والهنود في قطاع الصناعة والتكنولوجيا والأعمال الحرة مازال الماللاويين يفضلون قطاع الزراعات التقليدية. وقد زادت الهوة بينما أكثر في مجال التعليم حيث تدخلت الحكومة البريطانية في تقسيم نظام التعليم بحسب التجمعات العرقية واختلاف اللغات.

في عام ١٩٦٩ بعد تصاعد الاحتقان بين الماليين والصينيين في كوالالامبور، اتجهت الحكومة الماليزية نحو انتهاج سياسة التنمية الوطنية (National Development Policy (NEP) كان الهدف من هذه السياسة تشجيع أهل البلد الأصليين Bumiputras والمالاويين في العمل في القطاعات الاقتصادية الحديثة، وقد ساهمت هذه السياسة في دمجهم في نظم التعليم الحديث مما فتح لهم فرص عمل في قطاع الخدمات المدنية والحصول على قروض للعمل الحر. إلا أن هذه السياسة أدت الى تذمر الماليزين من الأصول العرقية الأخرى على أساس أنه ليس من العدل منح مزايا لرعايا ماليزيين دون آخرين وإذا ما أراد أهل البلد الأصليين أن يتنافسوا مع العرقيات الأخرى، يتعين عليهم تنمية مصادرهم بأنفسهم دون مساعدة من الحكومة التي يجب أن تراعي مصالح الجميع دون محاباة. إلا أن تدخل بعض المنظمات غير الحكومية تدخلت في هذا الجدل لمساندة الفقراء وغير القادرين في أحقيتهم لمنحهم فرص للعمل وتحسين أحوالهم المعيشية. وصحيح أنه بعد عام ١٩٦٩ لم تحدث مواجهات عنيفة بين التجمعات العرقية إلا أن العلاقات بينهم ليست ودية والمصادمات قد تحدث في أي وقت إذا ما حدث ما يهدد الأحوال المعيشية لأي من الأطراف.

ثالثاً: فى مجال الصحة:

وضعت ماليزيا مجموعة من الخطط التنموية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٠، وقد تبلورت هذه الخطط من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، وسياسة التنمية الوطنية (NDP). وقد استكملت هاتين السياستين خلال خطة "رؤية ٢٠٢٠"، والتى تضع صورة عامة لخطط التنمية فى ماليزيا لمدة ثلاثين عاماً. وتستهدف خلق قاعدة بشرية متطورة تمثل نواة لاقتصاد قائم على المعرفة، من خلال خلق نظام تعليمى وتدريبى كفء وفعال.[٢٢]

ومما لا شك فيه أن أحد المتطلبات الرئيسية لفهم "رؤية ٢٠٢٠" هو وجود مجتمع لا يتمتع فقط بمستويات عالية من الصحة ولكنه أيضاً على درجة من الوعى الصحى. [٢٣]

ولذلك فقد شغلت السياسات الاجتماعية مرتبة متقدمة فى إطار السياسات العامة للدولة، وهكذا اتجهت الدولة لحشد كل الجهود من أجل التنمية الاجتماعية سواء عن طريق التعاون مع المؤسسات العاملة فى هذا المجال، أو التعاون مع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية. بالإضافة إلى وجود وزارة "خدمات الرفاهية الاجتماعية العامة" والتى تقوم بدورها فى هذا المجال.[٢٤]

وفى السنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ كان القطاع الاجتماعى يمثل المرتبة الأولى من نصيب مصروفات التنمية، وفى عام ٢٠٠٤ تراجع فى الأهمية تاركاً المركز الأول لقطاع الخدمات الاقتصادية بسبب التركيز على مشروعات البنية التحتية. انظر جدول(٤).

ويحظى التعليم بالنصيب الأكبر، حيث تمثل حصته ٦٠٪ من إجمالى المخصصات لهذا القطاع أو ما يوازى ٢٦٪ من إجمالى مخصصات ميزانية التنمية. التركيز الثانى للحكومة فى إطار الخدمات الاجتماعية هو على الإسكان، حيث يتم توجيه مخصصاته لتشييد مساكن للفقراء ومحدودى الدخل، والتركيز الثالث يكون على السياسات الصحية التى تستهدف توفير خدمات صحية أفضل للمواطنين.[٢٥]

وتتمتع ماليزيا بمستوى مرتفع من الصحة ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الخاصة بالصحة والتى جعلت منظمة الصحة تضع ماليزيا فى المركز ٤٩ من بين ١٥١ دولة.

فوفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٨ فقد بلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بشكل عام ٧٢.٢٤ عاماً. وهناك تفاوت بين الرجال والنساء فى هذا الإطار، حيث يبلغ العمر المتوقع للرجال ٦٩.٥٦ عاماً، والعمر المتوقع للنساء يبلغ ٧٥.١١ عاماً.[٢٦]

كما أن معدل وفيات الأطفال حديث الولادة هو ١٠ لكل ١٠٠٠، ويرتفع هذا العدد ليصل إلى ١٢ لكل ١٠٠٠ بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة وذلك وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠١.

كما أنه وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٣ فقد بلغ الإنفاق الكلى على الصحة ٣.٨٪ كنسبة من الناتج القومى الإجمالى. وذلك يمثل نسبة ٥٨.٢٪ من الإنفاق الكلى للحكومة. [٢٧]

وبالرغم من أن البرامج الصحية فى ماليزيا ينظر إليها بشكل عام على أنها جيدة حتى أن منظمة الصحة العالمية WHO وغيرها من المنظمات العاملة فى مجال الرعاية الصحية قد تراجع دورها كثيراً ويكاد يكون قاصراً على تقديم المنح التدريبية. [٢٨] انظر جدول(٥)

جدول (٥)

الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ونصيب الإنفاق على الصحة منه (بالمليون جنيه) خلال الفترة من ٢٠٠٢- ٢٠٠٤

السنة	الإنفاق على الخدمات الاجتماعية	الإنفاق على الصحة
٢٠٠٢	١٨.٠٤٣	١.٥٠٣
٢٠٠٣	١٧.١٩٦٥	١.٩٩٠
٢٠٠٤	١٠.١٥٤	٢.٦٤٣

المصدر: منصور عيسى، مصادر التمويل فى ماليزيا فى كمال المنوفى وجابر عوض، النموذج الماليزى للتنمية، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥، ص١٣٧)

بالرغم من ذلك إلا أن السياسة الصحية فى ماليزيا مازالت تواجه عديداً من التحديات والأزمات التى تستلزم من الحكومة ترتيباً للأولويات التى تهدف إلى تحقيقها والتى يتمثل أهمها فيما يلى:

تحسين مستوى صحة المواطنين، ومراعاة العدالة، وخفض مظاهر عدم المساواة فى تقديم الخدمة الصحية، فالصحة تمثل جزءاً فاعلاً ومكملاً لعملية التنمية، كما أنها أداة للتطور الاقتصادى والاجتماعى.

زيادة قدرة المؤسسات الصحية على التعامل مع الأمراض المتوطنة وخاصة تلك التى تنتقل من إنسان لآخر وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مرض الكوليرا ومرض الملاريا الذى يمثل تحدياً للمؤسسات الصحية فى ماليزيا فى أكثر من منطقة حيث أن الظروف المناخية الاستوائية تساعد على توطن مثل هذه الأمراض.[٢٩]

بالإضافة إلى مرض الإيدز الذى يبلغ عدد المصابين به ما يقرب من ٥٢ ألف وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٠، ويرتبط ذلك بشكل خاص بتعاطى المخدرات وبعض الممارسات غير الأخلاقية وغير الدينية.

وقد ظهر هذا المرض خلال فترة حكم مهاتير محمد، حيث شهد عام ١٩٨٦ أول حالة إصابة بالمرض فى ماليزيا، ومنذ ذلك الحين وماليزيا تشهد معدلات إصابة مرتفعة بالمرض، ويرجع ذلك بشكل أساسى إلى طبيعة المجتمع الماليزي حيث أن المصابون من المناطق الريفية بشكل خاص يتجاهلون خطورة المرض، وقد يلجأون إلى طرق العلاج الطبيعية، وهذا التجاهل والإنكار للمرض ينصرف أيضاً إلى صانعى السياسة الصحية، فوزارة الصحة لم تنشط فى محاربة المرض إلا حديثاً، وكذلك "هيئة محاربة

المخدرات التابعة لوزارة الداخلية وقد ظلت فترة طويلة تتعامل مع هذه المشكلة باستخدام العنف. وقد بدأت مؤخراً فى إتباع سياسات بديلة.

جدول (٦)

بعض المؤشرات الخاصة بالصحة فى ماليزيا

المؤشر	القيمة	السنة التى تم التقدير وفقاً لها
العمر المتوقع للحياة عند الميلاد	٧٢.٤ عاماً	٢٠٠٨
العمر المتوقع للحياة بالنسبة للرجال	٦٩.٥٦ عاماً	٢٠٠٨
العمر المتوقع للحياة بالنسبة للإناث	٧٥.١١ عاماً	٢٠٠٨
معدل وفيات الأطفال الرضع	١٠ لكل ألف	٢٠٠٩
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	١٢ لكل ألف	٢٠٠٩
عدد الأطباء	٠.٧ لكل ألف	٢٠٠٩
عدد أسرة المستشفيات	١.٩ لكل ألف	٢٠٠٩
نسبة انتشار مرض الإيدز بين السكان الذين تتراوح أعمارهم (١٥-٤٩ عاماً)	٠.٤ لكل ألف	٢٠٠٩
الإنفاق الكلى على الصحة كنسبة من الناتج القومى	٣.٨	٢٠٠٩
الإنفاق الحكومى الكلى على الصحة كنسبة من الإنفاق الإجمالى	٥٨.٢	٢٠٠٩
الإنفاق الخاص على الصحة كنسبة من الإنفاق الإجمالى	٤١.٨	٢٠٠٩

المصدر:

Health, Nutrition & Population source: http://web.worldwidebank.org

إصلاح نظام تمويل الرعاية الصحية:

بالرغم من أن الحكومة تمثل الضامن الأساسى لتمويل وإدارة خدمة صحية عامة متاحة للجميع. بالرغم من ذلك إلا أنه فى ظل تكاليف العلاج المرتفعة، وزيادة التوقعات العامة، وتراجع أداء القطاع الخاص

كان لابد من إيجاد مصادر بديلة لتمويل البرامج الصحية تقوم على أساس اقتسام التكلفة للقيام ببعض المشروعات الصحية وخاصة مشروع التأمين الصحى الاجتماعى. وهناك اتجاه لتمويل هذا المشروع من خلال فرص الضرائب على بعض السلع مثل الدخان والكحول اجتماعياً أو سياسياً.

إحداث تكامل بين إمكانيات القطاعين الحكومى والخاص:

تسعى الحكومة الماليزية لدمج القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى مع القطاع الحكومى وإحداث تكامل فى الإمكانات. وحيث أن القطاع الخاص يواجه نقص فى الإمكانات فإن الحكومة تسعى لتنظيمه وفقاً للقانون ١٩٩٨، وإخضاعه لمعايير الجودة بهدف التأكد من نوعية الخدمات المقدمة، وإعادة توزيع الخدمات الصحية التى يقدمها لكى يكون هناك توازن بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ففى عام ١٩٩٩ كان هناك طبيب لكل ١٤٦٥ مواطن فى كوالالمبور على حين أنه فى منطقة Sabah كان كل طبيب يقوم على رعاية ٤١٢٠ مواطن.

تحسين نوعية الخدمة الصحية:

مازال تحسين نوعية الخدمة الصحية يمثل تحدياً أمام الحكومة الماليزية، حيث مازال هناك تطلع من جانب الماليزيين لمستوى أفضل من الخدمة الصحية وقد دفع ذلك الحكومة لإتباع برنامج لتأمين الجودة وخاصة فى المجال الصحى.

ولتحقيق هذا الهدف فإن الحكومة تسعى لتطبيق التكنولوجيا فى مجال الرعاية الصحية وخاصة عن طريق إمداد المواطنين بكروت ذكية تحوى بيانات شاملة عن الحالة الصحية للمريض عبر حياته حتى يسهل تقديم خدمة صحية جيدة له.

تنمية الموارد البشرية فى مجال الصحة:

فى مقابل الاستثمار فى مجالات إقامة بنية تحتية صحية تستند إلى تكنولوجيا متقدمة فإن الحكومة تسعى لمواجهة المشاكل الحادة فى مجال تنمية الموارد البشرية العاملة فى مجال الصحة. وذلك عن طريق تطوير التعليم الطبى، والتدريب المستمر. وإعداد الأطباء والمتخصصين فى مجال طب الأسرة Family Medicine الذين يقومون بدور هام فى وضع أسس الرعاية الصحية الأولية، ويعملون بالتنسيق مع بقية النظام الصحى. أنظر الجدول السابق رقم (٦)

وإن كان جهود الحكومة فى هذا الإطار تواجه تحدياً رئيسياً يتمثل فى نقص وسوء توزيع الأطباء والممرضات، ويرجع ذلك إلى انتقال عدد منهم للعمل فى القطاع الخاص أو الانتقال للعمل خارج البلاد بحثاً عن فرص أفضل.

ولذلك فإن منظمة الصحة العالمية WHO تعمل بشكل نشط مع الحكومة الماليزية لإعداد قوة عاملة فى مجال الصحة تقوم على أسس مهنية جيدة. [٣٠] انظر جدول (٧)

جدول (٧)

إعداد القوى البشرية العاملة فى قطاع الصحة فى ماليزيا فى عام ٢٠١٠

المؤشر	العدد
الأطباء	١٦.١٤٦
الممرضات	٣١.١٢٩
القابلات	٧.٧١١
أطباء الأسنان	٢.١٤٤
الصيادلة	٢.٣٣٣

المصدر : (*Health, Nutrition & Population (Source: http://web.worldbank.org*)

مواجهة آثار العولمة والتصنيع:

اهتمت خطة التنمية الثامنة فى ماليزيا (٢٠٠١-٢٠٠٥) بالإبقاء على معدل النمو والتنافسية فى مواجهة سياسات العولمة، وكذلك تحسين نوعية الحياة بالتركيز على قطاع الصحة وخدمات العلاج.

فالتعامل مع الاقتصاد العالمى قد أدى إلى خلق فرص رحبة وزاد من درجة الرفاهية ولكن ذلك كان مصحوباً بتحديات ومخاطر على الصحة العامة.

كما أن العولمة كان لها تأثيراً عكسياً على نمط الحياة التقليدى فى ماليزيا، حيث تغير نمط غذاء السكان، وزادت معدلات التدخين حيث أن ربع السكان فوق ١٨ عام تم إدراجهم كمدخنين فى عام ١٩٩٦ وقد أدى ذلك إلى إضعاف قدرة السكان على مواجهة المرض.

ولذلك فقد وضعت وزارة الصحة استراتيجية تهدف لحظر الإعلان عن التدخين، وتشجيع المواطنين على ممارسة الرياضة فى المناطق الحضرية والريفية وتحذيرهم من أنماط التغذية غير الصحية، ومن انتشار تعاطى المخدرات، وما يرتبط به من زيادة خطورة مرض الإيدز.

بالإضافة إلى ما سبق فإن ارتباط ماليزيا بالاقتصاد العالمى وازدياد معدلات التصنيع قد أثر على نمط حياة السكان، وعلى صحتهم الجسمانية والنفسية. هذا إلى جانب أن التطور الاقتصادى فى ماليزيا قد جذب أعداداً كبيرة من العمال الأجانب الذين يحتاجون إلى رعاية صحية مما يمثل مزيد من العبء على الحكومة. (٣١)

رابعاً: المرأة الماليزية وأزمات الواقع القيمي فى ماليزيا

تعود البدايات الأولى لجهود المرأة الماليزية من أجل حصولها على حقوقها إلى جهاد طويل الأمد منذ الأستعمار البريطانى فى الأربعينيات من القرن العشرين. فى هذا الجزء سيتم تقسيم حركة المرأة إلى عدة أقسام تبعاُ لمراحل محاولتها لأكتساب حقوقها من الدولة الماليزية فى ظل واقع قيمى يمتاز بالحفاظ على القيم الأسيوية والإسلامية ومبادىء تعلى من قيمة المصالحة والتوافق بين العرقيات المختلفة, بالأضافة إلى قيمة الجماعية التى تعلى من شأن أحترام السُلطة والعائلة وتنبذ الأختلافات الفردية حيث أنها بيئة تُعلى من قيمة الواجبات فى مقابل الحقوق. وأخيراُ يبدو على الثقافة الماليزية أنها ثقافة تُعلى من شأن الذكورية على النسوية وترجح الهيراركية فى التعامل سواء داخل الأسرة أو فى الواقع العملى والشأن السياسى. من كل ما سبق سيأتى تقسيم حركة المرأة ألى أربع مراحل زمنية وهم: مرحلة من الأستعمار إلى الأستقلال, مرحلة من الأستقلال إلى السبعينيات أى الخطة التنموية الأولى, ثم مرحلة السبعينات إلى الألفية وهى الفترة التى تضم الخطط التنموية من الثانية إلى السابعة, أخيراُ مرحلة الألفينيات والتى تنتهى بالخطة السياسية القومية للتنمية National Development Policy والتى تنتهى بما يسمى رؤية ٢٠٢٠.

المرحلة الأولى: مرحلة من الأستعمار إلى الأستقلال

ترجع بدايات حركة المرأة فى ماليزيا إلى كفاحها السياسى ضد الحكم الأستعمارى عندما أتجهت كل الأثنيات العرقية (المالاوية والصينية والهندية) إلى الكفاح الذى تواصل وأمتد إلى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية أى إلى الأستقلال عام ١٩٥٧.

سميت هذه المرحلة بمرحلة المرأة القومية, لأن المرأة كافحت إلى جانب الرجل من أجل تحقيق الأستقلال, حيث قامت المنظمات النسوية التطوعية غير الحكومية بدور بارز فى توعية المرأة وتطوير أدائها وتنمية وعى جديد فى الدولة يقوم على بث روح التطوع والتعاون بين النساء المثقفات (٣٢).

أ) من منظمات المرأة التى ظهرت هذه الأونة هى المنظمة المسيحية للشابات WYCI. تعد هذه المنظمة من أقدم هذه المنظمات التى أنشئت فى ماليويا عام ١٨٧٩ وتركزت أنشطتها فى الأعمال الخدمية وكان أعضائها من المجتمعات المدرسية وعائلات الإدارة البريطانية.

ب)أما عن نشاط المرأة السياسي, فأكتسبت المرأة فى هذه الفترة خبرة هائلة فى مجال الأعتماد على النفس, وأتجهت للبحث عن حقها فى التعليم والعمل السياسى, مما ساعدها على الدخول فى مجال العمل العام والنشاط السياسى خاصة فى حزب الأمنو United National Malay Organization والذى عُد من أوائل الأحزاب السياسية فى إقامة جناح داخلى للمرأة عام ١٩٤٦ وأطلق عليه "قوة نهضة المرأة". تركزت مهمة هذا الجناح فى نشر الوعى بين الفتيات بدورهن وقضايهن. إلا أن هذه المرحلة لم تصل إليها المرأة بالساهل حيث سيطر الرجال على الهياكل الحزبية, ولكن أستطاعت السيدة Khatijah Siolek أن تصل إلى منصب رئيسة جناح المرأة فى الحزب عام ١٩٥٤ وكان من أوائل مطالباتها هو الحصول على مزيد من تمثيل المرأة فى أتخاذ القرار فى الهياكل الحزبية, وزيادة عدد المرشحات من النساء فى المقاعد الأنتخابية. إلا أن حزب الأمنو ورث بقايا فترة ما بعد الأستعمار لذلك كان حريص تجاه أى مطالب راديكالية تطرحها المرأة وسريعا ما تم تحييد المرأة من الهيراركية الهيكلية للحزب. هذا ايضا نابع من قيمة الهيراركية والإعلاء من شأن الرجل على المرأة فى القيم الأسيوية كما أسلفنا الذكر فى المبحث الأول.

يعد مكسب هذه المرحلة هو أتباع نموذج تقوية التماسك بين الأجناس وفقاّ لأسس الأعتدال والتوفيق بين الأثنيات الثلاث كما ذكرنا فى سمات هذه المرحلة, فالبدايات دائما تحتاج لتوحيد الصفوف والتماسك من خلال التغاضى عن الأختلافات تمهيدا لطرحها والتعامل معها بعد أستقرار الأوضاع.

ج) أما عن بعد تعليم المرأة الماليزية فى ظل وجود الأستعمار فقد تم تشجعيه وتنميته وكان له آثار نفعية على حياة المرأة الماليزية لكن ليس لقيمة ذاتيه أو لمصلحة المايزيات بل كانت وسيلة للتنصي وتمكين الحركات التبشيرية المسيحية الأرثودكسية من نشر فكرها الدعوى فى الهوية القومية[٣٣]. لذلك كان يفضل الأباء أن يرسلوا فتاياتهم لكتاتيب بها تعليم إسلامى لتلقى التعليمات الدينية, إلا أن هذا النوع من التعليم لم يكن له نظام رسميا. كانت هذه الكتاتيب أو المدارس الغير رسمية تعلم أيضا مهارات وحرف بسيطة بالإضافة إلى الوعى الصحى والطبى. هذا لتجنب التعليم العلمانى والمدارس التى تضم مبشرين مسيحين ورجال الدين المسيحى بدلا من تقديم دروس للدين الإسلامى مما كان يثير

مخاوف الأباء من تحول التلاميذ والتلميذات إلى الديانة المسيحية. لكن فى العموم كان هناك معارضة من الماليزيين لأن تجلس الفتيات الماليزيات داخل الفصل والتى أغلبها من الذكور منعا للأختلاط.

المرحلة الثانية: من الأستقلال إلى نهاية الستينيات

أمتدت هذه المرحلة لتشغل الفترة الزمنية منذ عام ١٩٥٨ أي عام الإستقلال إلى ١٩٦٩ العام الذى حدث فيه الصراع الطائفى بين العرقيات الثلاث المالاوية والصينية والهندية. هذه المرحلة تبلورت خلالها السياسة القومية الماليزية فى مجال التنمية والتى سعت لاحقيق هدفين رئيسين: إتاحة الرفاهية الأجتماعية لجميع الأفراد بلا تفرقة بين الرجال والنساء, وتجاوز الأوضاع الأقتصادية السيئة للمالاى عن طريق توزيع المكاسب الأقتصادية بين الجماعات العرقية ليس من منطلق المعاملة التفضيلية من قبل القيادات التى تعتبر مالاوية بالأساس بل لهدف أسمى وهو لأرساء عدالة التوزيع لتحقيق الأستقرار بين العرقيات الثلاث حتى لا يشعر المالاوين وهم السكان الأصلين بالتدنى الأقتصادى وعدم التمثيل السياسى والعمل الحكومى العادل مقارنة بالصينين الذين يسيطرون على الحياة الأقتصادية بالأساس.

فى هذا السياق سعت المرأة الماليزية إلى محاولة كسر الحواجز الأجتماعية والرسمية التى تعوق دخولها مجال الوظائف العامة, ونظرت نظرة جادة لتطوير وضعها فى إطار النظام القانونى وفى مؤسسات الدولة وفى النظام التعليمى ولذلك سُميت هذه المرحلة بالمرأة الأجتماعية.

شهدت هذه المرحلة الزمنية تأسيس عديد من منظمات المرأة, من أبرز هذه المنظمات المجلس القومى لمنظمات المرأة والتى تعتبر بمثابة المنظمة المظلة لمنظمات المرأة, أنطلقت هذه المنظمة من إدراك حقيقة أن إهمال حقوق المرأة يعود فى جانب كبير منه إلى غياب المؤسسات والقوانين التى تشرع لها حقوقها وتصحح وضعها الغير متوازن مع الرجل فى المجتمع.

أ)أما عن النشاط السياسى: فلم يتحدى المجلس القومى لمنظمات المرأة الدولة بل تمثلت الجهود المبذوله من قِبله فى هذه المرحلة فى تضييق الفجوة بين الرجل والمرأة وخاصة فى النواحى الأجتماعية والأقتصادية وذلك دون تركيز على النواحى السياسية وهى النواحى التى سعت المرأة إلى تحقيقها بجهود أكثر واقعية وبخطى مستمرة فى المرحلتين التاليتين.

ب) أما عن تعليم المرأة الماليزية فى الفترة من الأستقلال إلى الصراع الطائفى الذى حدث عام ١٩٦٩ فلم يشهد تطور ملحوظ عن الفترة السابقة, حيث ظهر عدم توازن بين أعداد الذكور والإناث لمصلحة الأول على خساب الأخير فى المرحلة الأبتدائية. وأنخفضت نسبة الإناث داخل المراحل التعليمية المختلفة نتيجة لبعض الرؤى الدينية ورفض الأختلاط داخل المدارس وهذا هو الشائع فى

الثقافة الماليزية قبل الأستعمار كما أسلفنا الذكر وتم التأكيد عليه بعد الأستقلال عن الأنتداب البريطانى ايضا, أى أن جلاء الأحتلال لم يُغير الكثير من فكر المجتمع الماليزة إيذاء تعليم المرأة حيث كانت النظرة السائدة للمرأة هى أنها زوجة وربة أسرة فقط.

لم يكن هناك تشجعيع على ألتحاق الفتيات بالمدارس وإن حدث فيُشترط أن يكون تعليماً إسلامياً, اما عن التعليم الثانوى للفتيات فيُشترط التخصص فى مجالات بعينها مثل الآداب والعلوم الإنسانية[٣٤].

المرحلة الثالثة: من السبعينات إلى الألفية الجديدة

هذه المرحلة تبدأ من انتهاء الصراع العرقى أو الحرب الأهلية التى حدثت عام ١٩٦٩ إلى عام نهاية القرن وأستشراف خطط تنموية جديدة, هذه المرحلة تضمنت عدة خطط تنموية إصلاحية وعلى وجه التحديد من الخطة الثانية إلى السابعة أى بداية من تطبيق السياسات الأقتصادية الجديدة عام ١٩٧١. وصف عدة محللين هذه الفترة بأنها فترة السياسات الفارقة فى التاريخ الماليزى المعاصر حيث هدفت هذه السياسات إلى القضاء على الفقر برفع مستويات الدخل وزيادة فرص العمل لكافة الماليزين, فضلاً عن إعادة هيكلة المجتمع الماليزى لتصحيح اختلال التوازن للقضاء على تطالق العرق مع الموقف الأقتصادى.

–عند النظر إلى نشاط منظمات المرأة فى هذه المرحلة التى وُصفت بالفارقة فى التاريخ الماليزى, فقد أتجهت العديد من جماعات المرأة إلى تناول قضية الأختلالات فى الجندر من منظور أكثر هيكلية فقدم بعضها أفكاراً نظرية جديدة لكى تجتث جذور عدم المساواة فى الجندر وتعالت عبارات مثل خضوع المرأة وأعتبار المرأة جنس ثانى. ولذلك تمت تسمية هذه المرحلة بالمرأة السياسية أى الباحثة بشدة وبخطى راسية عن حقوقها فى المجتمع.

فى هذه المرحلة بدأ يتعالى – لأول مرة فى التاريخ الماليزى من بحثنا هذا – صوت المرأة محتجة على وضعها فى المجتمع, حيث أنتقدت الهياكل المجتمعية الأبوية التى تعد أصل الأختلال فى الجندر التى وصلت لدرجة أعتبار كلمة أبوية مرادفة لعدو, عملت الجماعات النسوية الناشئة على تجن أى رابطة مع أى مؤسسة يقودها ذكر بأعتبار الأبوية سبب تاريخى لظلم المرأة وعدم مساوتها بالرجل.

مثال على هذه الروح تمثيل الوفد النسوى الماليزى فى المؤتمر الأسيوى للمرأة والأسرة المنعقد فى بومباى فى ديسمبر ١٩٨٧ والذى ضم أربعون مشاركة من دول جنوب شرق آسيا وإشراف جزائرى. كان الهدف من هذا المؤتمر هو عمل شبكة من الجماعات النسوية وجماعت الحقوق الديمقراطية

وحماية الأسر العلمانية فى نطاق الخصوصية الثقافية والعرقية. أما محور تركيز المؤتمرهو صعود تيار الأصولية الأسلامية وأثرة على المرأة فى آسيا.

منسقة المؤتمر Nandita Haksar المحامية والناشطة الحقوقية أقرت الأهمية المُلحة لمناقشة مثل هذا الموضوع فى سياق صعود قمع الدولة والأزمات الأقتصادية المتجذرة التى ضغطت على المرأة وجعلت الدولة تتلاعب سياسيا بأستخدام الدين وتوظيفه لبناء شبكات مصالح. لذلك شهدت معظم الدول الأسيوية فى هذه الفترة ظاهرة أجتماعية سياسية تسمى الأصولية أو الإحيائية إلى جانب صراعات عرقية مثل التى حدثت فى ماليزيا على الأخص وآخرها فى ١٩٦٩.

عَرفت المنسقة "الأصولية" بأنها العودة إلى النصوص الدينية الأصلية, لكن عادة ما يتم عن طريق أختيار أجزاء من هذه النصوص وتفسيرها وترويجها. الدول الأسلامية أطلقت على هذه العملية مسمى "أسلمة" ومن أهم خصائصها هو إعادة تعريف علاقة المرأة بالرجل وتجارتها وشئونها المالية. مثل ما صدر من الكنيسة الفلبينية فى مرافعاتها ضد الطلاق, الأجهاض والزواج العرفى وروجت صورة معينة للمرأة وهى ربة المنزل. أعطت المنسقة أمثلة عدة على ذلك مثل جكومة باكستان التى أتبعت سياسة أسلمة الحكومة وإجبار المرأة على العودة إلى حدود المنزل وتقويض حريتها وحقوقها, ففى حالات الزنا لن تثبت الجريمة على الجانى إلا إذا شهد عليه أربعة ذكور[٣٥].

أجمعت عضوات المؤتمر على أن الأصولية لا يأتى تطبيقها بهدف التدين بل هو بديل للمتغيرات الأجتماعية والأقتصادية وكأداة سياسية لقمع الأقليات أو الجماعات الضعيفة فى المجتمع مثل المرأة. وأكدوا على ذلك بذكر مثال عن باكستان حيث أن التيار الأصولى ظهر لغرض قمع حملة ضد بناظير بوتو– أبنة الرئيس السابق والتى تحمل فكر يميل لليبرالية لأنها تلقت تعليمها بجامعات بريطانيا وأمريكا – وتمكين العسكريين من الحكم وجعله شرعياً عن طريق أستغلال تدين المواطنين والخوف من الآلحاد. أى أن هناك أقتناع من قبل العضوات أن أى حادثة أو عمل عنف وراءه تمويل من قبل الدولة أو الأحزاب السياسية أو قوى توسوعية. على النقيض من أى دولة بها حكومة قمعية أو ثورية لا تلجأ للأصولية مثل أندونسيا بل لديها الآليات أخرى غير الدين.

اوضحت أيضا العضوات أن قوانين الأسرة – السلاح الأوحد الذى تستطيع الأحتكام عليه ضد الظلم الواقع عليها من قبل الدولة والمجتمع – هى فى الأساس قوانين من إنتاج سُلطة الأستعمار هدفها الرئيسى أستقرار الأوضاع وليس إنصاف المرأة. ظهرت مشكلة أخرى بخصوص قوانين الأسرة بعد الأستعمار وهى تعارض القواعد القانوني مع التطبيق فى ظل الأسلمة. ومن الفئات التى وقع عليها

الظلم فى ظل هذه االقوانين هى النساء غير المسلمات ومطالباتهم بمشروع قانون يضم رفع سن الزواج وحظر تعدد الزوجات والسماح بالطلاق.

إلا أن تم الرد على من يقول أن هناك حركة أسلامية أًولية فى ماليزيا, فقد رد رئيس الوزراء محاضير محمد على ذلك قائلا: أن الحركة السياسية التى تسم الأسلام بالأصولية فى محتواها غير حقيقى. يعد محاضير من أكثر من تصدوا لتزييف الأصولية بأسم الإسلام وتزييف الإسلام بأسم الأصولية, مبينا أن الإسلام يبرأ من الأصولية إذا كانت: تنكر حق المسلم فى أن يكون متبعا لأصول دينه دون مغالات أو تحريف والتى تقوم على العدل والسلام بين الناس, وتترجم المسلمين بالتعصب وضيق الأفق بسبب أن فريقا منهم خالفوا مبادىء الإسلام الحق وسلكوا مناهج التعصب الجاهلية, وأن تأتى فى سياق مخطط غربى لأقتلاع الإسلام كعقيدة كما جرى الحال مع الشيوعية فى الأتحاد السوفيتى مع أن ذلك لن يكون فى صالح العلاقات بين الأديان ولا المسلمين وغير المسلمين[٣٦].

مثال آخر على المنظمات والحركات النسوية التى ظهرت مع بداية الثمانينات هو "فريق العمل المشترك لمناهضة العنف ضد المرأة" JAG. تصاعدت الطلبات بوضع حد للعنف ضد المرأة من منظمان غير حكومية بدأت نشاطها من مجموعة من النساء فى أتحادات العمال وجمعية المستهلكين, أتحدت هذه المجموعة النسوسية كتكوين جديد للنظر فى قضية العنف الممارس ضد المرأة بسبب تزايد هذه الحوادث, وكونت هذه المجموعة جماعة مصلحة للضغط على الحكومة.

كانت الأستراتيجية الأساسية هى تكوين جماعة ضغط على الحكومة lobby لتنفيذ مطالبهم, وكان ذلك عن طريق تكوين أئتلافات نسوية غير رسمية informal coalations بدلا من الأصوات الفردية ففى تجمعهم ميزة.

ففى البداية كانت هذه الجماعة أشبه بالمنصة التى تجمع الأئتلافات النسوية الفردية لمناقشة الأسئلة المتعلقة بالمرأة, وغطت القضايا الخاصة بالعمالة والعنف ضد المرأة وقضايا هتك العرض. ثم تطور هذا الأئتلاف وتم تكوين عدة منظمات منه أبرزهم "مركز أزمات المرأة Women's crisis center" ومقره العاصمة كوالامبور[٣٧].

رسمت هذه المنظمة أستراتيجية على عدة خطوات: الضغط على الدولة لإضافة تعديلات على القانون, الرد على حوادث العنف ضد المرأة, تحسين الخدمات الأمنية والصحية المقدمة للمرأة, وزيادة الوعى العام بالقضية. نتج عن هذه الأستراتيجية عدة تعديلات فى القانون حسب موضوع الضغط الموجه للدولة, منهم:

– تشديد قانون العقوبات على جريمة هتك العرض بعد حادثة لطفلة ذات تسع أعوام, تبنت المنظمة هذه الحالة وروجتها فى الأعلام حتى تصل إلى الدولة مما نتج عنه تعديل قانون العقوبات من مدة ١٤ سنة إلى ١٦ سنة عام ١٩٨٩, وكان هذا أول أنتصار للمنظمة.

–أصدار قانون للحد من العنف الممارس على المرأة سواء فى العمل أو فى الأسرة. رفعت المنظمة قضية العنف المحلى domestic violence act, وقالت أن الدين ليس مبرر للعنف حيث أن كل ائفة تعتقد أن لها قيمها التى بها تهذب المرأة على أساسها وأن الرجل هو المسئول عن نقد وتهذيب زوجته ورعاياه. لذلك طالبت المنظمة بقانون شامل يسير على كل الديانات. واستصدرت منظمة أخوات فى الأسلام على يد زينة أنور كتابين بعنوان "هل مسموح للرجال المسلمين ضرب زوجاتهم؟" وآخر بعنوان "وهل الرجال والنساء غير متساون عن الله؟", كان الغرض عرض التفسيرات الأصلية من القراءن عن حقوق المرأة لتوضيح الفهم الخاطىء للبعض أن الدين الأسلامى ينافى حقوق المرأة. ثم حدث حالة تحرش لعاملة فتبنت المنظمة هذا الحدث وجمعت توقيعات تصل إلى ١٨ ألف توقيع لتصعيد الأمر للحكومة إل أن صدر قانون عام ٢٠٠٠ ضد العنف الذى يمارس على المرأة العاملة[٣٨].

ب–قامت المرأة الماليزية فى هذه المرحلة بجهد كبير وملموس للأعتراف بدورها فى المجال السياسى وليس مجرد منادة أو عمل سطحى مثلما تمت الأشارة اليه فى المراحل السابقة, حيث أستغلت إطار المناخ العام المؤيد لقضايا المرأة والذى تمثل بصورة أساسية فى أهتمام الأمم المتحدة وعديد من وكالاتها المتخصصة بقضية المرأة وهو ما تمثل فى إصدار عديد من المواثيق والأتفاقيات وعقد عديد من المؤتمرات. هذه الجهود النسوية والدولية كانت بمثابة قوة دفع هائلة للحكومة الماليزية حيث أتجهت الدولة إلى العديد من الإصلاحات كما أتجهت المرأة من ناحية أخرى إلى دفع قوى المجتمع المدنى العالمة للمطالبة بالمزيد من حقوقها ولتكون قوة أخرى ضاغطة على الدولة أو لوبى ضاعط إلى جانب القوة الدولية والتى طالما تصدها الدولة الماليزية زاعمة أن التنمية لابد أن تكون نابعة من الداخل وعدم ملائمة التجارب الديمقراطية الليبرالية الغربية المجتمع الماليزى ذات الخصوصية الإسلامية الأسيوية.

ردت الدولة بطرق أضافية على مطالب المرأة مثل: صدقت ماليزيا على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) الصادرة عام ١٩٧٩ والتى صدقت عليها عام ١٩٩٥ مع التحفظ على بعض بنودها. السيداو تقتضى المساواة التامة بين الرجل والمرأة فى شتى النواحى فى التشريع والعمل السياسى والتعليم والميراث والرياضة والترويح والحريات العامة والخاصة مما هو مخالف للشريعة الإسلامية لذلك تحفظت الدول الإسلامية على مواد فى هذه الأتفاقية ومنهم ماليزيا مما يجعل السيداو ليست ذات قيمة حقيقية تُذكر . تم التحفظ على عدة بنود تحت دعوى أن هذه الأتفاقية تؤدى إلى خلخلة المجتمعات الإسلامية وتؤدى إلى إنهيارها على الصعيد الأخلاقى والدينى[٣٩].

يضاف إلى تصديق ماليزيا على السيداو مع التحفظ على البنود المخالفة للشريعة الإسلامية موافقتها على الألتزامات المنصوص عليها فى منهاج عمل المؤتمر العالمى الرابع للمرأة المنعقد فى بكين عام ١٩٩٥, حيث ألتزمت الحكومة الماليزية بتعزيز الّلية الوطنية للنهوض بالمرأة مع حماية حقوق المرأة فى مجالات الصحة والتعليم والرفاهة الأجتماعية والتعهد بإزالة العقبات القانونية والممارسات التمييزية بين الجنسين, مع صمان حصول المرأة على متافع التنمية ولا سيما فى مجال العلم والتكنولوجيا.

إلا أن تقدمت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بملاحظات لماليزيا فى ٢٠٠٦ –أى المرحلة الزمنية التالية– حيث أشادت الدول التنموى الذى لعبته الحكومة فى تعليم المرأة وهنئت الدولة على إنشاء لجنة حكومية معنية بالمساواة بين الجنسين وجهات تنسيق للشئون الجنسانية فى مختلف الوزارات وعلى التعديلات القانونية مثل زيادة مدة العقوبة المفروضة على الأغتصاب فى قانون العقوبات. إلا أن اللجنة أبدت قلقها إزاء عدم القيام بعد بإدراج الأتفاقية فى الدستور الماليزى مما يعنى عدم إمكانية إنفاذ أحكامها فى المحاكم المحلية. كما أشادت اللجنة على تعديل المادة (٨) فى الدستور الماليزى عام ٢٠٠١ وتزويد جملة حظر التمييز على أساس الجنس, لكنها قلقة من من التفسير الضيق الصادر من المحاكم الماليزية لهذه المادة [٤٠]. وهذا هو نص المادة (٨):

"أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون واهم الحق فى الحماية المتساوية أمامه"

وقامت تعديلات عام ٢٠٠١على أساس إضافة كلمة (النوع) لهذه المادة.

فى سياق أتفاقية السيداو والتحفظات عليها والملاحظات التى أبدتها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة, بدأت المدافعات عن حقوق النساء حركة نشاطية حول إمكانية إلحاق بروتوكولا أختياريا بالأتفاقية للتعبيرعن الحاجة إلى آلية للشكاوى تسمح للنساء المحرومات من العدالة على المستوى

الوطنى بأن يتم النظر فى مطالبهن على مستوى عالمى. طالبت هذه الحركات دول شرق آسيا والمحيط الهادى بالتوقيع الأختيارى عليها, إلا أن ماليزيا لم توافق على مثل هذه الآلية التصعيدية.

– أستجابت الدولة بشكل آخر لأقرار حقوق المرأة عن طريق أنشاء المجلس الأستشارى لإدماج المرأة فى التنمية وتم أنشاءه عام ١٩٧٦. مهمة هذا المجلس هو التشاور والتنسيق بخصوص شئوون المرأة فيما يتعلق بالنواحى التى تدخل فى تخطيط وتنفيذ التنمية متعددة الأبعاد. هذا المجلس جاءت به الدولة فى إطار قرار مجلس الأمن الصادر عام ١٩٧٥ بضم المرأة فى مخططات التنمية. أما عام ١٩٨٣ أنشاءت الدولة أمانة شئوون المرأة والتى طُورت لتصبح قسم فى وزارة الوحدة القومية والتنمية الأجتماعية عام ١٩٩٥وكان الهدف منها هو التأكد أن رغبات المرأة تتشكل فى حيز النفاذ. لقد رسُمت هذه السياسات بوضوح فى الخطة التنموية السادسة كما يوضح النص:

" تدرك الحكومة بدورها أنه لمن الضرورة تكوين بعض الأستراتيجيات لإدماج المرأة فى العملية التنموية, ذلك سيتم عن طريق الحد من العقبات التى تقلل من فرصها وتسهيل أستيعابها فى التيار العام للأنشطة الأقتصادية والأجتماعية."

– تبنت الدولة ما عرف بأسم خطة العمل من أجل دفع المرأة للأمام عام ١٩٩٢, هذه الخطة مضمونها مساعدة المرأة فى الحصول على حقوقها عن طريق تعاون القطاع العام والمجتمع المدنى مع الدولة.

–سعت المرأة للضغط من أتجاه آخر للحصول على تمثيل سياسي فضغطت ليس فقط على الحكومة بل أيضا على الأحزاب السياسية بما فيهم حزب الأغلبية الحاكم الأمنو لإعطائها المساحة اللازمة للحركة فى المجال السياسى فى مقابل التصويت لصالحه فى الأنتخابات إلا أنه لم يأتى بثمار مجدية.

–طرحت مجموعة من النساء التابعات لمنظمات غير حكومية فى ظل الوعى السياسى المتزايد فى هذه المرحلة التاريخية وثيقة المرأة من أجل التغيير عام ١٩٩٩ شملت مختلف جوانب الحياة العامة فى ماليزيا من التنمية والعمل والدين والثقافة. حظيت هذه الوثيقة على تأييد ساحق من جانب المنظمات الغير حكومية والأحزاب السياسية المعارضة والنقابات.

ج) أما عن البعد التعليمي, فقد حاولت الدولة فى هذا القطاع أن تصيغ سياسات تعليمية تؤيد طلب المرأة فى إتاحة الفرصة لها للتعلم وتنمية قدرتها حتى يتم أحتواء الموقف. أنعكست هذه السياسات الجديدة فى خطط التنمية الأقتصادية المتوالية فمثلاً زاد عدد الإناث فى المرحلة الأبتدائية عام ١٩٥٧ من ٣٦٧ ألف فتاة إلى ٤١ % عام ٢٠٠٠ وهذه النسبة تعد متساوية تقريبا مع نسبة تعليم الذكور. أما

فى التعليم الثانوى زادت النسبة من ٤٥ % فى ١٩٧٥ إلى ٤٩٪ فى ١٩٩٥ هذه النسبة ايضا تتساوى تقريبا مع الذكور, ومرحلة الجامعة أرتفت ايضا من ٥٥ % عام ١٩٩٣ إلى ٧٣ % عام ٢٠٠٣[٤١].

إلا أن تحسن وضع المرأة فى أقتحامها التعليم العالى كميا لم يصاحبه تحسنا كيفيا. ايضا لم تلتحق الكثيرات بالدراسات العليا أى درجتى الماجستير والدكتوراه حيث نسبة الملتحقات لم تتعدى ١٩٩٥ سنة ١٩٩٥. على كلا هذا التطور فى قطاع التعليم ساعد المرأة الماليزية على حصولها على وظائف فى القطاعات المختلفة جيث تصل نسبة العاملات بالقطاع الصناعى إلى ٣٠ % سنة ١٩٩٥, ونسبة العاملات بالقطاعات الفنية وصلت إلى ١٣.٥ %. بينما تصل نسبة العاملات بمهن إدارية ورئاسية إلى ١٩ % فقط.

نلاحظ فى هذه المرحلة خطاب جديد للمرأة يحاول التكيف مع ما حققته من منجزات فى المجال الأقتصادى, وما تسعى لتحقيقه فى المجال السياسى مع وجود شعور عام لديها أنها قطعت منتصف الطريق فى مجال المطالبة بحقوقها المختلفة وما يزال ينتظرها الكثير فى النصف الثانى منه والذى سيتم عرضه فى المرحلة القادمة والتى تعُد أقصى ما وصلت له المرأة الماليزية فى ظل نضالها مع الدولة ومحاولتها مواكبة التغيرات العالمية.

المرحلة الأخيرة: من الألفية الجديدة إلى الأن

اتسمت هذه المرحلة بخطاب نسوى جديد صمم أن يلائم طموحها فى المجال الأقتصادى وأن يزيد من مشاركتها فى سوق العمل خاصة مع وضع الخطط التنموية الجديدة والأبرز فى تاريخ الخطط التنومية وهى الخطة الثامنة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥.

تم التعامل مع المرأة فى هذه المرحلة الأقتصادية المزدهرة عقب تجاوز الأزمة الأقتصادية فى ١٩٩٧على أنها ربة منزل مستهلكة للسلع أى من منطلق منظور أقتصادى يخدم رجال الأعمال فى ترويج منتجاتهم وتقديم خدمات مثل إقامة نوادى للأمهات تقدم أنشطة متعددة منها تعليم المرأة كيف تحسن من شكلها وتنظيم منزلها وديكور منزلها, هذه النواحى عادت بالربح على رجال الأعمال. تم تقديم أنشطة أخرى للمرأة العاملة من خلال نماذج أتصال إلكترونية تمكن المرأة من العمل من المنزل وهو ما سمُى بالمكتب الألكترونى, هذه الآلية صممت لتكسر معنى العزلة وأعطاء مساحة من الحرية والوقت الذى يمكن أن تخصصه للأهتمام بشئونها الخاصة. على صعيد آخر تم إنشاء محطات إذاعية خاصة بالمرأة عقب زيادة دور المرأة كمستهلك للأعلانات وتم ربط الإسلام بالعديد من المشروعات لزيادة الترويج مثل مشروع الطعام الحلال[٤٢]. لذلك تمت تسمية هذه المرحلة بامرأة السوق.

أ–فى هذه المرحلة الزمنية لعبت البيئة الدولية الداعمة لقضايا المرأة وفى مقدمتها المساواة بين الجنسين, أصبح الجندر أو دراسات النوع تلعب دورا كبير فى السياسة الداخلية لماليزيا. فمثلاً صدقت ماليزيا على برنامج الأهداف الأنمائية للألفية الجديدة بمستهل هذه المرحلة فى سيتمبر ٢٠٠٠, من الجدير بالذكر أن أحد أهداف البرنامج هو تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

بالنسبة للخطة التنموية الثامنة أى التى تشمل الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ أقرت عدة أهداف خاصة بالمرأة مثل: توفير فرص عمل للمرأة فى مجال العمل والتجارة, وإتاحة الأنشطة الأجتماعية بدون أية قيود تعود إلى أعتبارات النوع, التركيز على التدريب لتوفير فرص حقيقية للعمل أمام المرأة, دفع المرأة فى مجال التعليم والتجارة لكى تصبح أكثر قدرة على التعامل مع عصر التكنولوجيا, أخيراً مشاركة المرأة فى سوق العمل لكى تعمل ساعات محددة وتشجعيها على العمل من خلال المنزل.
تضمنت الخطة التنموية التاسعة أى التى بدأت من عام ٢٠٠٥ ومخطط رؤية ٢٠٢٠ سياسات عامة نظرت الدولة بموجبها إلى المرأة على قدم المساواة مع الرجل فى جميع قطاعات التنمية فى إطار ما أطلق عليه "التقاسم العادل للموارد والتنمية وفقاً لقدرات المرأة وأحتياجتها".
–من أبرز الخطوات التى حققتها المرأة الماليزية من الدولة هو إنشاء وزارة للمرأة عام ٢٠٠١, شكلت هذه الخطوة علامة فارقة فى تاريخ الجهود المبذولة لتنمية وضع المرأة فى التنمية. تركز هدف الوزارة فى وضع المرأة داخل إطار التنمية القومية وتقوية نظام الأسرة. تبنت الوزارة أستراتيجيتين مترابطتن, الأولى هى مساعدة المرأة والأسرة لمواجهة ضغوط ومشاكل الحياة اليومية, والثانية فى أنتهاج أستراجيات تنموية تفيد المرأة. وقد أتجهت الوزارة لإتاحة الفرص للنساء لتحسين وضعهن الأقتصادى والأجتماعى من خلال بناء القدرات والمشاريع متعددة الأهداف. أقامت الوزارة لاحقا قاعدة بيانات لإيضاح الحقائق الخاصة بالتفرقة فى النوع وعدم أخفائة طبقا لقواعد الشفافية والوقوف على المجالات التى لا تزال تشهد خللا فى مجال التفرقة بين الرجل والمرأة [٤٣].
–كما تم إنشاء لجنة للمساواة بين الجنسين فى مجلس الوزراء عام ٢٠٠٤, هذه الخطوة تشير إلى إلتزام الحكومة المستمر برفع مستوى الوضع الأجتماعى للمرأة. تركزت أختصاصات هذه اللجنة فى صياغة سياسات وأستراتيجيات وبرامج لتحقيق المساواة بين الجنسين, الدعوة إلى المساواة بين الجنسين فى القطاعين العام والخاص, مراقبة تنفيذ الدولة لألتزامتها الخارجية حيث وقعت على تنفيذ أتفاقية سيداو

وبكين وأدخالهما حيث النفاذ فى ٢٠٠٦ بعد التوقيع فى ١٩٩٥, رصد وتنسيق التدابير الهادمة لتحقيق المساواة بين الجنسين فى جميع القطاعات.

أنشأت وزارة المرأة معهد تمكين المرأة عام ٢٠٠٦ كنوع من مجاراة العولمة وهو مختص بتدريب نساء على تقلد مناصب تنفيذية.

–أعلن رئيس وزراء ماليزيا السابق نجيب رزاق في يوليو ٢٠١٢، تعيين امرأتين قاضيتين في محاكم الشريعة الإسلامية في الدولة، وهي واحدة من نظامين للمحاكم في ماليزيا، تحكم في قضايا تخضع للشريعة الإسلامية.رحّبت المجموعات النسائية، وعلى رأسهم "أخوات في الإسلام"بهذا التعيين كحركة طال انتظارها، حيث أن هناك مشاكل عديدة تواجهها النساء في محاكم الشريعة، خاصة في قضايا تتعلق بالأسرة. وقد طالبت مجموعة "أخوات في الإسلام"، التي سعت منذ زمن طويل لتحقيق العدالة والمساواة للمرأة المسلمة، بتعيين نساء منذ العام ١٩٩٩ على الأقل. قد تحدثت الحكومة عن إصلاح نظام المحاكم منذ فترة، ورغم أن تعيين نساء في محاكم الشريعة تم فى ٢٠١٠، إلا أن القرار الفعلي بتعيين القاضيات اتُخِذ عام ٢٠٠٦. إلا أن الفرحة التى شعرت بها الحركات النسوية لشعورها بالأنتصار سرعان ما تبدلت عندما عقد عشرون من قضاة محاكم الشريعة، وجميعهم من الرجال اجتماعاً لبحث القضايا التي يمكن للقاضيات النساء الحكم فيها. وقد صرّح قاضٍ في محكمة الاستئناف الإسلامية أن هذا الأمر بحاجة للتوضيح بسبب وجود حالات معينة لا يمكن للنساء الحكم فيها مثل قضايا الطلاق والولاية التي تخص دور الذكور في رعاية الأطفال. إلا أن جماعات حقوق المرأة شعرت بالإثارة والسعادة حول احتمالات وجود قاضيات لأن بإمكانهن الإشراف على حالات تشعر فيها النساء بالمعاملة غير العادلة.

–طالبت الحركات والمنظمات الآسيوية بالمزيد من المشاركة السياسية خاصة بعد تقرير «مؤشر فجوة النوع الاجتماعي» العالمي الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي، الكائن في جنيف. حيث وجد أن ماليزيا في مكانة متأخرة عن جيرانها من دول جنوب شرقي آسيا في ما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأةوفي حين كان ترتيبها العام في المؤشر هو رقم ٩٨ من بين ١٣٤ دولة، احتلت المرتبة ١١٠ من حيث تمثيل السيدات في الحكومة، متأخرة عن الفلبين وإندونيسيا وفيتنام وكمبوديا عام ٢٠١٢. يتحدد تصنيف التمكين السياسي اعتمادا على عدد السيدات في البرلمان وفي المناصب الوزارية وعدد السنوات التي شغلت فيها امرأة في دولة ما منصب رئيس الدولة أو الحكومة. لقد بدأ يزداد الاهتمام هنا في ماليزيا بموضوع تمثيل المرأة في كل من القطاعين العام والخاص. وفي يونيو٢٠١٥، أعلنت

الحكومة نظام كوتا جديدا الذي بموجبه يجب أن تشغل السيدات نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من المناصب في مجالس إدارة الشركات الماليزية بداية من عام ٢٠١٦.

إلا أن جاء الرد على ذلك من قبل رئيس الوزراء الماليزى "نجيب رزاق" فى يوم المرأة العالمى حيث رفض المطالب الزائدة لجماعات حقوق النساء فى ماليزيا قائلا " أن المساواة قد كفلت من البداية" Equality has been given from the start. وصرح أن ماليزيا متقدمة فى هذا الشأن حتى عن أكثر الأمم تقدما, حيث أنها سمحت للمرأة بالتصويت فى الأنتخابات من قبل الأمم الغربية التى سمحت للرجال أولا فى بداية نشأتها. وأضاف لا تتوقعوا أن كل شيء أفضل فى الدول المتقدمة وأضاف أن الحكومة تعمل يد بيد مع المنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص لرفع مكانة المرأة فى صنع السياسات العامة لميزانية ٢٠١٣. فمثلا تم تقديم حوافز ومنح وتقليل الضرائب على المراكز التعليمية لزيادة حصة المرأة فيها وتعين المرأة فى الأجهزة التنفيذية فى هذه الجهات خاصة اللاتى تلقين تدريب فى وزارة المرأة.

أما عن سياسات التعليم التى أنتهجتها الدولة الماليزية فلا هذه المرحلة هى زيادة الأنفاق على التعليم من الميزانية القومية فى الخطة التنموية الثامنة. كما أهتمت الدولة ببناء برامج تدريبية منها مشروع التعليم الصحى والذى يهدف إلى تثقيف المرأة وتعرفيها بالمشكلات والقضايا الصحية مثل الإيدز والسرطان.

الخاتمة:

يتضح مما سبق عرضه فى الدراسة مدى اهتمام الحكومات الماليزية المتعاقبة بتضمين الأبعاد الاجتماعية فى خططها وبرامجها الاقتصادية لمواجهة الأزمات الاجتماعية المختلفة حيث وضعت فى هذا الشأن – كغيرها من الدول المتقدمة والنامية– عدداً من الخطط والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية من أجل بناء دولة متماسكة اجتماعياً، وبهدف إيجاد فرص عمل وتقوية الاقتصاد والاستقرار السياسي، وذلك انطلاقاً من رؤية متعمقة ومدركة لمعوقات ومشكلات التنمية ومنها المشكلة العرقية والتى أدى تفاقمها إلى حدوث حرب داخلية بين هذه الأعراق فى مايو ١٩٦٩.

ويتبين من متابعة سياسات التنمية الاجتماعية التي اتبعتها الحكومات الماليزية المتعاقبة لمواجهة الأزمات فى مختلف المجالات، أن التنمية الاجتماعية تعد هدفا دائما للدولة الماليزية على نحو يعكسه

اهتمامها بتحسين مستوى معيشة ونوعية حياة المواطن الماليزى (طفل– بالغ– كبير السن) ذكراً أم أنثى من خلال برامج تنمية اجتماعية تستهدف القضاء على الفقر، وحل مشاكل الإسكان، وإعادة الإسكان، والمشكلات الاجتماعية للأسرة، والاهتمام بالرياضة، وتوفير الرعاية الصحية. فاللجميع حقوق يتعيّن كفالتها لهم، وواجبات يتعين عليهم أداؤها. وفي هذا الخصوص اعتمدت الدولة على: البشر، والسياسات، والتعليم، والتدريب، والمؤسسات، والقيادة، ورأس المال، والتطوع، فضلا عن التقدم العلمى والقيم الإسلامية والثقافية التى تدفع للدينامية وتقوى روح العمل والمشاركة، وقد حرصت الدولة على أن تتضافر جهودها مع جهود القطاع الخاص، ومؤسسات العمل الاجتماعى، والمنظمات غير الحكومية توخيا لأكبر قدر من التناسق والتناغم فى أنشطة التنمية الاجتماعية وتعظيماً لمساهمات الجميع في تحقيق ما سَمي برؤية ٢٠٢٠. ورؤية ٢٠٥٠.

وعند النظر لمستقبل التنمية الاجتماعية في ماليزيا يرى الباحث وبالنظر للمعطيات السابقة أن المستقبل يحمل الكثير لماليزيا في ظل وجود حكومة تدرك مسئولياتها وتحدد أهدافها بدقة وتربط غايات التنمية السياسية بالاقتصادية بتحقيق العدالة الاجتماعية التي يتسع نطاقها ليشمل –كما أشار د. محاضير محمد– القضاء على الفقر المدقع وتأمين نظم قضائية وحكم القانون والمساواة ورعاية وحماية المرأة والطفل ومساعدة المحتاجين انطلاقاً من أهمية كل مواطن ماليزي. ويتسق ذلك كله مع جوهر مقاصد الإسلام إذ يحث على تحسين حالة المسلم المعيشية بحفظ نفسه وعقيدته وماله وعقله وعرضه، وهو ما يتطلب اقتصادًا قويًا حيث لا تستقيم التنمية الاجتماعية دون وجود أساس اقتصادي متين.

الهوامش:

١- الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1979). مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان.

٢- البعلبكي ، منير (1980). المورد القريب ، دار العلم للملايين ، لبنان.

٣- الخضيري ، محسن أحمد (1993). ادارة الأزمات : منهج اقتصادي اداري لحل الأزمات على مستوى الأقتصاد القومي والوحدة الأقتصادية . مكتبة مدبولي ، القاهرة، ص ١١١.

٤- Falkheimer , Jesper & Heide , Mats (2006)."Multicultural Crisis Communication : To wards a Social Constructionist Perspective " . Journal of Contingencies &Crisis Management . Vol. (14),No.(4):180-189.

٥- Diermeier , Daniel (2004) ."Strategic Crisis Management ". http://transportation.northwestern.edu/docs/0000/CrisisMgmt.pdf

٦- ماهر، أحمد (2006). ادارة الأزمات. الدار الجامعية ،الأسكندرية، مصر.

٧- الخضيري ، محسن أحمد، مرجع سابق، ص١٣٤.

٨- Tritz ,Trina Wolosek (2001). Crisis Management Strategy Utilized By The United States Department Of Defense Following The Terrorist Attack On America :A case Study " . Department Of Communication Studies:83-94.

٩- Lukaszewski , James E . (1999) . "Seven Dimensions of Crisis Communication Management : A strategic Analysis And Planning Model". Ragan's Communications Journal, Jan. /Feb

١٠- من أبرز الدراسات التى تنبأت بذلك:

- Sulochana Nair, The Impact of Government Policy and Technological Change on Poverty Levels and Resource use in the Rubber Smallholding

Sector of Peninsualr Malaysia, PhD Dissertation (England: University of Sussex, 1993), pp.211-213.

The Economic and Social Commission for Western Asia, Social Policies In Malysia, Social Policy Series, No. 4, (New York: United Nations, 2003), pp.3-4.

١١- حول سياسات الحد من الفوارق الطبقية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية تم الرجوع إلى المصادر التالية:

- د.جابر عوض؛ " إدارة المجتمع الماليزى متعدد الأعراق"، فى: د. حسن بصرى و د. هدى ميتكيس(محرران)، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاجد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص. ١٨٢-١٨٧.

١٢-The Economic and Social Commission for Western Asia, Social Policies In Malysia, Op.Cit., pp.12-14.

١٣- تم رصد هذه الإحصاءات والبيانات من المصادر التالية:

- موقع مكتب الإحصاء فى ماليزيا على شبكة الإنترنت:

http://www.statistics.gov.my/portal

- Government Transformation Programme, "Annual Report 2010", Prime Minister's Department & (Putrajya: Federal Government Administrative Centre)

١٤- The Economic and Social Commission for Western Asia, Social Policies In Malysia, Op.Cit., pp.18-22.

١٥- للمزيد من التفاصيل حول أثر السياسات الضريبية الجديدة وصندوق الزكاة فى تدبير التمويل اللازمة للتنمية الاجتماعية يمكن الرجوع إلى:

- United Nations Development Programme& Economic Planning Unit Prime Ministers Department Malaysia, Achieving the Millennium Development Goals: Successes and Challenges, Kuala Lumpur, 2005, pp.119-125.

١٦- تم تجميع هذه السياسات والبرامج من عدة مصادر هى:

- Abu Kasim Ali and Ahmad Ezanee Mansor, "Social Capital and Rural Community Development in Malaysia", in: Mr. Shigeki Yokoyama and Dr. Takeshi Akurai (editors); Potential of Social Capital for Community Development: Report of the APO Survey and Symposium on Redesigning Integrated Community Development 2003-2005, (Tokyo: the Asian Productivity Organization, 2006), pp.141-171.

- Government Transformation Programme, Annual Report 2010, Op.Cit., pp.34-36.

-Sulochana Nair, Moving Forward: Its Poverty Agenda Challenges, Dilemmas and Options for Malaysia, Paper prepared for Centre for Poverty and Development Studies (CPDS) 2010 Conference, 8-10 September 2010, (Kuala Lumpur: University of Malaya, 2010), pp.8-10.

١٧- Phua Kailit –Soo Keng Soon, What's Ahead for Malaysia? Contemporary Challenges and Emerging Trends, Pelanduk Publications, Peanduk. com 2004 p 4

١٨- Rashidah Abdullah, Changing population policies and women's lives in Malalysia, Reproductive Health Matters International Publication 1997-2006

١٩- See Kailit & Soon pp.65-66

٢٠- Annual Report 1987, National Population and Family Developent Board KualaLumpur, 1988

٢١- Ibid. Rashidah Abdallah , p 68

٢٢- كمال المنوفى، جابر عوض وهدى ميتكيس (محررون)، الأطلس الماليزى، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٢٥٢.

٢٣- Ahmed Sarji, Malaysia's Vision 2002: Understanding The Concepts, Implications Challenges, (Selangor: Pelanduk Publication, 1997) p. 357

٢٤- ماجدة على صالح، البعد الاجتماعى فى النموذج الماليزى للتنمية، فى كمال المنوفى وجابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزى للتنمية، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥) ص ٢٦٩.

٢٥- منصور عيسى، مصادر تمويل التنمية فى ماليزيا، فى كمال المنوفى وجابر سعيد عوض (محرران)، مرجع سابق، ص ١٣.

٢٦- انظر الملحق المنشور فى كتاب:

Hoda Mitkees and Mansor Isa (eds), Towards an Egyptian – Malaysian Strategic Understanding in the 21st Century, (Cairo: Department of Malaysian Studies, 2005) p. 170.

٢٧-World Health Organization, Malaysia: Country Cooperation Strategy, 7 March 2002, pp. 3,4.

28- Ibid., P. 13

29- Malaysia Health Overview, (Source: http://www.world travels.com).

30- World Health Organization, Op. Cit., pp.6,7

31- Ibid.

٣٢ -ماجدة صالح, "دور الدولة الماليزية فى مجال إقرار حقوق المرأة" فى هدى ميتكيس وحسن بصرى (محرران), قضايا الإصلاح فى ماليزيا, (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية, كلية الأقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٦), ص١٦٨

٣٣- Nandita Gandhi, Impact of Religion on Women's Rights In Asian, Economics and Political Weekly, Vol. 23, No. 4, (Jan. 23, 1899). p 127.

٣٤- George Town Public Policy Review, www.georgetown/edu/grool

٣٥- - Margaret Alston and Aurangzaib Alamgir, Women's Right's in Malaysia, International Policy Digest, 26 June, 2012.

٣٦- مصطفى محمود منجود, "الإسلام والحركة السياسية فى فكر محاضير محمد", فى سيف الدين عبد الفتاح والسيد صدقى عابدين (محررين), الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى فى القرن العشرين, القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية, كلية الأُتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, ٢٠٠١. ص ٢٣٣: ٢٣٤

٣٧- Ibid.

٣٨- Ibid.

٣٩- جمال الدين عطية وآخرون, أتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة: رؤية نقدية من منظور شرعى, اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل, ٢٠٠٩. http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=960

٤٠ - الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة على التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الأول والثانى لماليزيا, مكتبة حقوق الأنسان, جامعة منيسوتا, مايو ٢٠٠٦. http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/MYS-CEDAW2006.html

٤١-Malaysia Report in the State of Women in Urban Local Government. www.unescap.org/huset

٤٢- ماجدة صالح, دور الدولة الماليزية فى مجال إقرار حقوق المرأة, مرجع سابق, ص ٢٧٥.

٤٣- Women Crucial to Malaysia's Economic Engine www.prlog.org